دمار قطاع الطاقة في سورية خلال الحرب 2011–2020

الكاتب: سمير سعيفان - محمود الحسين

أبحاث اقتصادية
مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تهدف إليهج، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصاً، والصراع الدائر في سوريا وسيناريوهات تطوره، وتتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، والعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سوريا، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، يسعى لأن يكون مبدئًا للحوار البناء، وساحة لتلاقى الأفكار.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا VIA العربية الأساسية، وتتعلق المشاكل الرئيسية، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتروبية، التي تستند إلى جهد بحثي أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ووضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفنات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتروبية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعديلي تدائيٍ.
دمار قطاع الطاقة في سورية خلال الحرب 2011-2020

سمير سعيفان - محمود الحسين
المحتويات

5 مقدمة:

الفصل الأول: قطاع النفط والغاز في سورية قبل 2011:

7 تطور إنتاج النفط والغاز في سورية:
7 مناطق إنتاج النفط والغاز في سورية قبل 2011:
8 عائدات صادرات النفط قبل عام 2011:

الفصل الثاني: انطلاق انتفاضة 2011 في سورية وأثرها على قطاع النفط والغاز:

15 تمهد:
16 تبدد السيطرة على حقول النفط في محافظة دير الزور عام 2012:
18 نفط دير الزور خارج سيطرة النظام السوري بعد عام 2012:
21 محاولة فصائل المعارضة استثمار حقول النفط:
24 طرق استخراج النفط البدائية من قبل الفصائل:
27 (داعش) يمتد أكثر بعد سيطرته على حقول النفط والغاز:
30 حقول النفط في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة بيد PYD:
32 إنتاج ميليشيا PYD من النفط وعائداته:

الفصل الثالث: حقول الغاز في سورية:

35 إنتاج الغاز قبل 2011:
36 حقول الغاز في المنطقة الوسطى:
42 حقول النفط شرق سورية... القاسم المشترك بين أميركا وروسيا:
45 تقدير الدمار المادي في قطاع النفط والغاز:
47 قوات إنتاج الغاز:
الفصل الرابع

دمار قطاع توليد الكهرباء

طاقة توليد الكهرباء واستهلاكها سنة 2010:

دمار محطات التوليد أو توقفها عن العمل في سنوات الحرب:

الدمار الذي لحق بالمحطات الكهربائية خلال سنوات الحرب:

محاولات إصلاح ما تم تدميره:

الفصل الخامس

مطامع إيران وروسيا في قطاع الهيدروكربون السوري

إيران تنجد النظام:

أطماع روسيا بثروة النفط والغاز المحدودة:

روسيا عينها على الغاز السوري في مياه المتوسط:

عقد شركة «كابيتال» الروسية:

خاتمة:

المصادر:
فريق البحث:
سمير سعيفان:
اقتصادي سوري، مدير مركز حرمون للدراسات المعاصرة. عمل في قطاع النفط والغاز في دمشق. أدار شركة بتروفاك البريطانية في سورية، ومدير المركز العربي للتنمية ADC.

محمود الحسين:
باحث سوري. حمل شهادة البكالوريوس في هندسة النفط والغاز، وشهادة الماجستير في إدارة النزاع والعمل الإنساني، عمل في المجال الإنساني مع عدد من المنظمات الدولية العاملة في الشأن السوري.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره. وتسعى لتثبيع أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، والعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

ينفذ المركز مشاريع ونشاطات ويطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية. على أسس الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية. ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البناء، وساحة لتلاقي الأفكار.
مقدمة:

دفع الشعب السوري ثمنًا باهظًا، خلال عشر سنوات من الحرب، التي أوقعت نازحًا نظام الأسد على إثر الاحتجاجات المطالبة باستعادة حقوق الشعب بالحرية والكرامة؛ حيث دُمّرت معظم القطاعات الحيوية، وظهرت سورية دولةً هشةً نتيجة العنف المستخدم غير المسبوق، فضلًا عن أن تداعيات الحرب كانت كارثية على الاقتصاد السوري، حيث انهارت الليرة السورية وفقدت قيمتها الشرائية، وارتفعت معدلات البطالة، وانخفاض فرص العمل، وبلغت مستويات الفقر حدودًا غير مسبوقة في تاريخ سورية.

وإذا ما أردنا دراسة الحرب السورية، بثني من التحليل، فلا بد من المرور بتأثيرات الحرب الكارثية المباشرة وغير المباشرة، على القطاعات الحيوية والخدمية المهمة في سورية، ومنها قطاع الطاقة الذي كان محركًا للنزاع في مراحل كثيرة، وذلك لاعتبارات عديدة:

أولاً، غنى هذا القطاع بما يحتويه من موارد مالية ومعدات وأليات، كانت هدفًا لأطراف النزاع المختلفة في سورية. وعند الخوض في تناول هذا الأمر، لا يمكننا تجاهل سعي روسيا الدؤوب للاستحواذ على موارد سورية من الغاز والفوسفات، والصراع المستمر بين أطراف كثيرة بهدف الاستحواذ والسيطرة على أبار النفط، والاستفادة من عائداتها المالية، كما فعل تنظيم (داعش)، ومن ثم «قوات سوريا الديمقراطية» حليفة الولايات المتحدة الأميركية.

ثانيًا، لعب قطاع الطاقة، ولا سيّما النفط والغاز، دورًا مهمًا في العلاقات بين مختلف أطراف النزاع، حيث إن الخصومة بين أطراف النزاع وعملياتهم العسكرية على الجبهات لم تؤثر في علاقاتهم التجارية وتفاهماتهم السريّة، لما تتضمنه هذه الصفقات من مكاسب وموارد مالية.

ثالثًا، كان للمدار الحاصل في هذا القطاع تأثيرات كبيرة على مختلف نواحي الحياة المعيشية والخدمية للمدنيين في سورية، ومن هذه التأثيرات، على سبيل المثال، انتشار الكهرباء، وخصوصًا في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية. خاصة بعد الدمار الذي أصاب محطات توليد الكهرباء، وهذا يعكس على قدرة المدنيين على الصمود، ورهق كاهلهم بدفع تكاليف إضافية للحصول على الكهرباء، ويشكل عبئًا إضافيًا يضاف إلى الأعباء الأخرى التي تواجه المدنيين أثناء الحرب، ومنها صعوبة حصول المدنيين على المحروقات، كغاز الطبخ المنزلي ومادة المازوت للتدفئة والبنزين للمواصلات. بعدما ارتفعت أسعارها وأصبح الحصول عليها أمرًا في غاية الصعوبة.

يتناول هذا البحث بالتفصيل تشخيص الدمار الحاصل في قطاع الطاقة، النفط والغاز والكهرباء في عشر سنوات من الحرب في سورية، فضلًا عن استعراض الجانب التاريخي من إنتاج النفط والغاز، ومدى تأثر الحرب والعمليات العسكرية على المكبات الثلاثة لقطاع الطاقة، وتقدم الموارد الماديا للأطراف التي سيطرت على حقول النفط والغاز في الشمال الشرقي من سورية، وصولًا إلى استعراض المطامع الإيرانية والروسية في قطاع الهيدروكربون السوري.
الفصل الأول:
النفط والغاز في سورية قبل 2011

تطور إنتاج النفط والغاز في سورية:

لا تعد سورية، باحتياطيها وإنتاجها الصغير، دولةً نفطية، فقد بلغ إجمالي احتياطي الانتي تفاصيل العملية. لا يوجد ملء براميل نفط مؤكد، يضاف إليها نحو 2 مليار براميل أخرى محتملة التأكيد، أي ما مجموعه 24 مليار براميل نفط خام. ومن المعروف أن ما يمكن استخراجه من النفط الخام هو الجزء الأقل، ويتعين هذا على التكنولوجيا والمعرفة وخبرة الحفر وإدارة المخزون، وبالتالي لا يزيد الجزء القابل للإنتاج على نحو 7 مليار براميل. أي أقل من 30% من الاحتياطي الإجمالي. وقد تم حتى عام 2010 إنتاج نحو 5 مليار براميل (انظر الجدول رقم 1). وكان الجزء المتبع القابل للإنتاج في ذلك العام لا يزيد على 2 مليار براميل نفط خام. هذا في أفضل التقديرات، ما لم تظهر اكتشافات نفطية جديدة، وهي تكفي لإنتاج أكثر من 300 ألف براميل يوميًا لمدة 20 عامًا.

جدول رقم (1) الاحتياطيات النفط في سورية والجزء المتبع القابل للإنتاج سنة 2010

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنتقبى القابل للإنتاج (مليار براميل)</th>
<th>المنتقبى حتى 2006 (مليار براميل)</th>
<th>القابل للإنتاج (مليار براميل)</th>
<th>غير قابل للإنتاج (مليار براميل)</th>
<th>إجمالي الاحتياطي (مليار براميل)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>2</td>
<td>5</td>
<td>7</td>
<td>17</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تعود أول اكتشافات النفط في سورية إلى خمسينيات القرن العشرين. وقد بدأ إنتاجه سنة 1968 في حقول الحسكة الواقعة شمال شرق سورية، من قبل الشركة الحكومية. وبعد دخول SPC الشركات الأجنبية إلى سورية، في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، وتحقيق اكتشافات نفطية في محافظة دير الزور، بدأ الإنتاج بالتزاد منذ 1985 من حقول شركة الفرات للنفط (شركة شل)، ثم تلتها شركة دير الزور للنفط (شركة الفرعية الفرنسية) من حقول جديدة. ليبلغ الإنتاج ذروته عام 1996. بمعدل إنتاج قدره 620 ألف براميل يوميًا يوميًا في اليوم. وقد لعب تزايد إنتاج النفط دورًا كبيرًا في إخراج سورية من أزمتها الاقتصادية الخانقة. خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين. ولكن، حتى بعد عام 1996 بدأ بالترتفع وتاريخيًا، بمعدل 5% سنويًا (انظر المخطط رقم 1) ليصل إلى نحو 380 ألف براميل يوميًا عام 2010. غير أن تراجع الإنتاج مع تزايد الطلب داخلية، ولوم تم تتم الحرج داخلية. كان سيحوّل سورية بعد العام 2013 إلى بلد مستورد صاف للنفط، وسيحوّل فائض الترسية النفط إلى عبء كبير على الموازنة.

انظر الرسم البياني رقم (1)
مناطق إنتاج النفط والغاز في سورية قبل 2011:

في عام 2010، توزعت مناطق إنتاج النفط والغاز في سورية على ثلاث مناطق رئيسية: اثنتين تنتجان النفط الخفيف والثقيل، وثالثة تنتج الغاز. وتقع المنطقة الأولى في شمال شرق سورية في محافظة الحسكة، وهي المنطقة التي تنتج النفط الثقيل والخفيف، وقد بدأ الإنتاج بها سنة 1968، وتستثمر الشركة السورية للنفط جميع حقولها، وهي شركة تملكها الحكومة. وتقع المنطقة الثانية شرق سورية في محافظة دير الزور، وهي تنتج النفط الخفيف، وقد بدأ إنتاجها سنة 1985، وتستثمر حقولها شركات أجنبية عدة، وتتولى شركة حكومية، أو من قبل شركات أجنبيّة، وتقع في مناطق أخرى في سورية. وتقع المنطقة الثالثة وسط سورية، في بادية تدمر، وهي منطقة إنتاج الغاز، وتستثمر حقولها إما من قبل الشركة السورية للغاز، وهي شركة حكومية، أو من قبل شركات أجنبية، ومتاحة على شركات النفط العاملة في سورية، أنظر الجدول رقم (2) أدناه.

(1) عدا حقول شركة غولف ساندز.
جدول رقم (2) شركات النفط العاملة في سورية 2010 ووسطي إنتاجها اليومي

<table>
<thead>
<tr>
<th>اسم الشركة</th>
<th>معدل إنتاجها اليومي / ألف برميل نفط</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الشركة السورية للنفط</td>
<td>180</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة الفرات للنفط</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة البشري</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة شل</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة توتال</td>
<td>27</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة إينا الكرواتية</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة حيان</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة كوكب للنفط</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة عودة للنفط</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة دجلة للنفط</td>
<td>21</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة إيبلا</td>
<td>2.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: سمير سعيفان، آثار الأزمة على قطاع النفط والغاز، دراسة غير منشورة.

وفي عام 2010، كان في سورية مصفان للكرير النفط، في كلّ من حمص وباناس (انظر الجدول رقم 3). وذلك من أجل تأميم المشتقات النفطية داخل سورية، وكانت الكمية الباقيّة تصدر إلى الخارج.

جدول رقم (3) يظهر استطاعة تكرير مصفاني النفط في سورية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنشأ</th>
<th>تاريخ الإنشاء</th>
<th>استطاعة التكرير</th>
<th>اسم المصفاة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تشيكوسلوفاكيا</td>
<td>1958</td>
<td>110 ألف برميل يوميًا</td>
<td>مصفاة حمص</td>
</tr>
<tr>
<td>رومانيا</td>
<td>1980</td>
<td>120 ألف برميل يوميًا</td>
<td>مصفاة باناس</td>
</tr>
</tbody>
</table>

مجموع إنتاج 2010: 382 ألف برميل يوميًا
عائدات صادرات النفط قبل عام 2011:

أظهرت ارتفاع إنتاج النفط في سورية منذ 1985 في إخراج سورية من أزمتها الاقتصادية الخانقة في النصف الثاني من التسعينيات القرن العشرين، وأدى إلى نوع من الاستقرار الاقتصادي. في تسعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من تراجع الإنتاج، فقد بقي بقي جزءًا كبيرًا من الاستهلاك المحلي، مع تصدير فائض رفد الموازنة العامة بالجزء الأكبر من إيراداتها بالعملات الصعبة، إضافة إلى أنه شكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية المحلية للخزينة. وقد شكلت إيرادات النفط 40-50% من إيرادات خزينة الدولة، في تسعينيات القرن العشرين. ثم ما لبثت أن بدأت بالترجع إلى 24% سنة 2005، ثم إلى 21.5% سنة 2010، بينما شكل القطاع بين 10-12% من الناتج المحلي في تسعينيات القرن العشرين، ثم ما لبث أن تراجع إلى 7.1% عام 2005، ثم تراجع عام 2010 إلى 5.4% انظر الجدول رقم (4).
جدول رقم (4) بيّن مساهمة قطاع النفط في كل من الناتج المحلي الإجمالي وفي خزينة الدولة للفترة 2005 – 2010

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إيرادات النفط كنسبة من الناتج</td>
<td>5.4%</td>
<td>4.6%</td>
<td>5.2%</td>
<td>4.9%</td>
<td>7.3%</td>
<td>7.1%</td>
<td>12.31%</td>
<td>12.91%</td>
<td>9.46%</td>
</tr>
<tr>
<td>إيرادات الموازنة كنسبة من الناتج</td>
<td>21.5%</td>
<td>21.9%</td>
<td>19.4%</td>
<td>22.7%</td>
<td>25.5%</td>
<td>24%</td>
<td>51%</td>
<td>46%</td>
<td>41%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

مع تراجع الإنتاج وتراجع قيمة صادراته، وتزايد الطلب الداخلي على المشتقات، ولجوء الدولة إلى الاستيراد وخاصة مادتي المازوت والفيول؛ تحوّلت معادلة النفط إلى سالبة، وانعكس ذلك على إيرادات الموازنة العامة من العملات الصعبة، فكان له أثر سلبي كبير على الموازنة، كون صادرات النفط شكلت المصدر الرئيسي لل العملات الصعبة في سورية.

كانت الدولة السورية تتبع سياسة دعم أسعار الطاقة، وخاصة المازوت والفيول، فكانت تبيعها بأقل من الأسعار العالمية ومن أسعار البلدان المجاورة. لاحظ جدول رقم (5):

جدول رقم (5) مقدار الدعم الذي كانت تقدمه الدولة السورية لأسعار المشتقات النفطية قبل 2008:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المادة</th>
<th>سعر الاستيراد دولار للطن</th>
<th>سعر المصدر المحلي ليرة سورية للطن</th>
<th>دعم المستورد للمادة ليرة سورية للطن</th>
<th>دعم الإنتاج المحلي دولار للطن</th>
<th>سعر المصدر المحلي دولار للطن</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مادة مازوت للحرق</td>
<td>680</td>
<td>32,300</td>
<td>665</td>
<td>31,588</td>
<td>501</td>
</tr>
<tr>
<td>مادة الديزل</td>
<td>716</td>
<td>34,010</td>
<td>682</td>
<td>32,395</td>
<td>556</td>
</tr>
<tr>
<td>مادة الغاز السائل</td>
<td>719</td>
<td>37,003</td>
<td>730</td>
<td>34,675</td>
<td>421</td>
</tr>
<tr>
<td>مادة الفيول أول</td>
<td>468</td>
<td>22,230</td>
<td>437</td>
<td>20,768</td>
<td>185</td>
</tr>
</tbody>
</table>

أدى ازدياد استهلاك المازوت إلى عجز الإنتاج المحلي عن استجداحات السوق، فاجتاحت سورية إلى استيرادها، وكانت زيادة استهلاك المازوت ناجمة عن النسبة المرتفعة في زيادة السكان سنويًا 6.245%, وعن تزايد عدد السيارات وميشات النقل والآلات التي سمحت الدولة باستيرادها بلا قيود. بعد عقود من التضيق عليها، غير أن زيادة كبيرة في الطلب على المازوت في السوق المحلية كانت بسبب تزايد تهريب المادة إلى الأسواق المجاورة، وخاصة لبنان، بسبب الفرق الكبير في سعر ليتر المازوت للمستهلك المحلي، بين السوق السورية والأسواق المجاورة. مثلاً كان سعر الليتر في سورية سنة 2005 (7 ل.س لليتر) أي نحو 14 سنتًا أمريكيًا، بينما كان سعره في لبنان ما يعادل 28 ل.س، وفي تركيا ما يعادل 80 ل.س، وفي الأردن ما يعادل 14
ل.س. وكانت شبكة من المهربين الكبار والصغار يسهمون في هذا النشاط الأسود، على مرأى ومسمع من أجهزة الدولة، من دون اتخاذ أي إجراء جدي ضد التهريب، بسبب مشاركة مسؤولين كثر (كبار وصغار) في هذا النشاط الفاسد. وقد أدى التهريب إلى زيادة كبيرة في كميات المازوت المستورد وقيمتها. وقد تحمّلت الخزينة العامة تكلفتها.

جدول رقم (6) كميات المازوت المستورد وقيمتها

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>المائة</th>
<th>ألف طن</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2001</td>
<td>1300</td>
<td>1300</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>1200</td>
<td>1200</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>2400</td>
<td>2400</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>3400</td>
<td>3400</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>2005</td>
<td>2005</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>2006</td>
<td>2006</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>2007</td>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>2008</td>
<td>2008</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>2009</td>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>2010</td>
<td>2010</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وبمقارنة تكاليف استيراد المازوت وحده مع صافي حصة الدولة من إيرادات صادرات النفط، نستنتج أن استيراد النفط وحده بدأ يلتهم قيمة صادرات النفط، خاصة منذ 2005، وخلق ذلك ضغوطًا كبيرةً على موازنة الدولة.

جدول (7) قيمة صادرات النفط الخام وتقاسمها:

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>قيمة المازوت المستورد</th>
<th>قيمة المشترك</th>
<th>قيمة السندر</th>
<th>قيمة النفط الخام</th>
<th>قيمة صادرات النفط الخام</th>
<th>قيمة المشتقات</th>
<th>قيمة صادرات المشتقات</th>
<th>قيمة صادرات المشتقات</th>
<th>قيمة الصيد</th>
<th>قيمة صادرات الصيد</th>
<th>قيمة صادرات الصادرة على الخارج</th>
<th>قيمة الرواتب</th>
<th>قيمة صادرات الرواتب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2001</td>
<td>266 مليون دولار</td>
<td>2827 مليون دولار</td>
<td>3669 مليون دولار</td>
<td>561 مليون دولار</td>
<td>3108 مليون دولار</td>
<td>842 مليون دولار</td>
<td>3863 مليون دولار</td>
<td>470 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
<td>2978 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>561 مليون دولار</td>
<td>2102 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>241 مليون دولار</td>
<td>2970 مليون دولار</td>
<td>3836 مليون دولار</td>
<td>531 مليون دولار</td>
<td>3332 مليون دولار</td>
<td>893 مليون دولار</td>
<td>3257 مليون دولار</td>
<td>470 مليون دولار</td>
<td>2787 مليون دولار</td>
<td>2787 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>531 مليون دولار</td>
<td>2383 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>494 مليون دولار</td>
<td>2333 مليون دولار</td>
<td>3257 مليون دولار</td>
<td>470 مليون دولار</td>
<td>2787 مليون دولار</td>
<td>924 مليون دولار</td>
<td>2673 مليون دولار</td>
<td>470 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>470 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>816 مليون دولار</td>
<td>1627 مليون دولار</td>
<td>2673 مليون دولار</td>
<td>580 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
<td>1046 مليون دولار</td>
<td>2673 مليون دولار</td>
<td>470 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>580 مليون دولار</td>
<td>2093 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>1778 مليون دولار</td>
<td>2410 مليون دولار</td>
<td>3639 مليون دولار</td>
<td>661 مليون دولار</td>
<td>2978 مليون دولار</td>
<td>1229 مليون دولار</td>
<td>2673 مليون دولار</td>
<td>661 مليون دولار</td>
<td>2978 مليون دولار</td>
<td>2978 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>661 مليون دولار</td>
<td>2978 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>2837 مليون دولار</td>
<td>3229 مليون دولار</td>
<td>4194 مليون دولار</td>
<td>510 مليون دولار</td>
<td>3694 مليون دولار</td>
<td>965 مليون دولار</td>
<td>4194 مليون دولار</td>
<td>4194 مليون دولار</td>
<td>3694 مليون دولار</td>
<td>3694 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>4194 مليون دولار</td>
<td>3694 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>3561 مليون دولار</td>
<td>4124 مليون دولار</td>
<td>5287 مليون دولار</td>
<td>600 مليون دولار</td>
<td>4687 مليون دولار</td>
<td>1163 مليون دولار</td>
<td>5287 مليون دولار</td>
<td>600 مليون دولار</td>
<td>4687 مليون دولار</td>
<td>4687 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>5287 مليون دولار</td>
<td>4687 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>1395 مليون دولار</td>
<td>2173 مليون دولار</td>
<td>3293 مليون دولار</td>
<td>450 مليون دولار</td>
<td>2843 مليون دولار</td>
<td>1087 مليون دولار</td>
<td>3293 مليون دولار</td>
<td>450 مليون دولار</td>
<td>2843 مليون دولار</td>
<td>2843 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>3293 مليون دولار</td>
<td>2843 مليون دولار</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>1344 مليون دولار</td>
<td>3746 مليون دولار</td>
<td>4802 مليون دولار</td>
<td>500 مليون دولار</td>
<td>4302 مليون دولار</td>
<td>1056 مليون دولار</td>
<td>4802 مليون دولار</td>
<td>500 مليون دولار</td>
<td>4302 مليون دولار</td>
<td>4302 مليون دولار</td>
<td>1820 مليون دولار</td>
<td>4802 مليون دولار</td>
<td>4302 مليون دولار</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: مكتب تسويق النفط في سورية SYTROL

وفد خبراء SYTROL

لاجأت الدولة إلى رفع أسعار المازوت والفيolen بنسبة كبيرة دفعة واحدة، وقد أدى هذا إلى أثر مزدوج. فمن جهة أدى إلى تقليص كميات المشتقات المُدرجة إلى دول الجوار، فكان لديها منعكسي إيجابي على الموازنة، ومن جهة أخرى، كان له أثر سلبي على تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي والأسعار تكاليف المشتقات، من دون أن يكون لدى السلطة إجراءات وسياسات بديلة توازن الآثار السلبية. وقد تجمّعت هذه الآثار السلبية مع آثار
الفصل الثاني
انطلاق انتفاضة 2011 في سوريا وأثرها على قطاع النفط والغاز

تمهيد:


وبسبب قوة الاندفاعات الشعبية ومشاركة الملالي فيها، وتطوّع مناطق الآلاف لجعل السلاح: بدأ النظام بفقد سيطرته على مناطق واسعة في سورية، وتدفق فصائل المعارضة التي تشكلت عفوياً، ولكنها بقيت مشتركة أثناء سيطرتها على هذه المناطق، ومنها مناطق حقول النفط والغاز. ولم يأتِ صيف 2012 حتى غدت معظم مناطق سورية خارج سيطرة النظام، ومنها محافظات دير الزور ووداد الباب.

فجت امتداد الصراع المسلح زمنيًا الباب لدخول أطراف كثيرة على خط الصراع، إضافة إلى طرق في النزاع الأساسي، وهو النظام السوري والمعارضة المسلحة. تدخلت إيران عبر الحرس الثوري الإيراني ومن خلال مليشياتها مثل «حزب الله» و«فاطميين» و«زينبيون». إضافة إلى دخول تنظيمات متشددة، كتنظيم القاعدة (جهة النصرة) وتنظيم «الدولة الإسلامية/ داعش». وبسبب هذه الوضعية، أنشئ تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى عام 2014، تحت مسمى «حرب إرهابية»، بهدف القضاء على تنظيم (داعش)، وأدى ذلك إلى دخول الولايات المتحدة الأمركية إلى الأراضي السورية، حيث أنشأت قواعد عسكرية في المناطق الشمالية الشرقية من سورية (انظر الصورة أدناه رقم 1). ودعمت القوات الكردية حزب الاتحاد الديمقراطي/ «PYD»، وأحدثت قوة عسكرية كردية لتسعي «قوات سوريا الديمقراطية».

ملاحظة:

(2) تتكون قوات (قسام) من مقاتلين أكراد وعرب، ولكن السيطرة والقيادة هي للقوات الكردية العسكرية المسلحة جيدًا: وهناك التيار الإيراني المسيطر على القرار، ومن أبرز الشخصيات ضمن هذا التيار جميل باي.
وصورة رقم 1 تظهر جنود أميركيين في حقل العمر النفطي، وذلك بعد سيطرة التحالف الدولي عليه (قسد) في تشرين الأول/ أكتوبر 2017
المصدر: https://bit.ly/3efSA9h

تبدّل السيطرة على حقول النفط في محافظة دير الزور عام 2012:
منذ عام 2012. أخذت خارطة السيطرة في سورية تتغير، تبعًا لتغير موازين القوى على أرض الواقع، وتبدلت القوى المسيطرة على حقول النفط والغاز أيضًا، وتعاقبت عليها قوى ومجموعات مختلفة، وبين الجدول رقم 3 أدناه تبدّل السيطرة (انظر الجدول رقم 8).
جدول رقم 8 يظهر توزع السيطرة على حقول النفط في محافظة دير الزور خلال سنوات الحرب

<table>
<thead>
<tr>
<th>حقل</th>
<th>سيطرة ثالثة</th>
<th>سيطرة ثانية</th>
<th>سيطرة أولى</th>
<th>اسم الجهة أو الفصيل الذي سيطر على الحقل</th>
<th>تاريخ خروج النظام العربي من التحالف الدولي</th>
<th>اسم الجهة أو الفصيل الذي سيطر على الحقل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>حقل الورد</td>
<td>قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية</td>
<td>تنظيم داعش 2014</td>
<td>تنظيم داعش 2012</td>
<td>لواء جعفر الطيار (فصائل المعارضة السورية)</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
</tr>
<tr>
<td>حقل الجفرة</td>
<td>قوات النظام السوري</td>
<td>تنظيم داعش 2014</td>
<td>تنظيم داعش 2017</td>
<td>فصائل المعارضة السورية</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
</tr>
<tr>
<td>حقل المتنك</td>
<td>قوات سوريا الديمقراطية</td>
<td>تنظيم داعش 2012</td>
<td>تنظيم داعش 2018</td>
<td>لواء ابن القيم (فصائل المعارضة السورية)</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
</tr>
<tr>
<td>حقل البيئة الشرعية</td>
<td>الهيئة الشرعية</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
<td>تشرين الثاني/نوفمبر 2013</td>
<td>قوات سوريا الديمقراطية بدعم من التحالف الدولي</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
<td>تشرين الثاني/نوفمبر 2013</td>
</tr>
<tr>
<td>حقل حصن الربيع</td>
<td>قوات النظام والميليشيات الإيرانية</td>
<td>تنظيم داعش 2014</td>
<td>تنظيم داعش 2012</td>
<td>لواء جعفر الطيار (فصائل المعارضة السورية)</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر من إعداد فريق البحث

1. شبكة العربية، المعارضة السورية تسيطر على حقل الورد النفطي.

2. sourced from the research team.

بعد تحوّل الثورة إلى مسلحة، وبدء المعرك مع قوات النظام السوري؛ انسحب كل شركات النفط الأجنبية والمحليّة، من محافظة دير الزور. وقد قامت بإغلاق أبار النفط قبل عمليات الانسحاب. ومع سيطرة فصائل المعارضة السورية على معظم محافظة دير الزور، وписыва تشرذمها وغياب القيادة الموحدة والسيطرة المسبقة عليها. وعدم امتصاص الوعي، وغياب خطة مسبقة للمشاركة في المسئولية أو استثمارها؛ لم تقوم هذه الفصائل بإصدار وإدارة حقول النفط والغاز وفق الأصول، وفوت ذلك عليها فرصة توليد دخل كبير يعزز قدراتها القتالية والإدارية (بينما فعلت قوات YPD ذلك)، وخلقت إربادات كبيرة لبا مؤلف عملياتها وتمكنت من تنفيذ برامجها. إنها تراجعت للوراء تاركةً المجال أمام بعض المجموعات المسلحة المحلية التي بدورها لم تستغل ضبط هذه الحقول (1) وتعرضت معدات الحقول للنهب والسرقة، وتعرض قسم كبير من الحقول والمعامل الموجودة في المنطقة للتخريب، وأصبحت الحقول بأوضاع بالغة خاصة من خلال السعي لإستثمار الآبار بطرق تعسفية. كما سنأتي على ذلك لاحقًا. وقبل سيطرة فصائل المعارضة كانت الحقول مخرّبة جزئيًا، بإبعاد من النظام. وهم العاملون في الحقول جزءًا من المعدات والأدوات، لتعطيل الإنتاج. وحمراريات السيطرة من الاستفادة من الحقول. وأدت المعارك العسكرية التي دارت في حقول النفط والغاز، نظرًا لوجود قوات النظام لحمايةها. إلى دمار كبير بداية. فعلى سبيل المثال، العملية العسكرية التي قامت بها فصائل المعارضة السورية، بهدف السيطرة على معمل النفط (الكم) لكوريا تقع في موقع استراتيجي على الحدود العراقية. وتحتوي على معدات وأدوات عسكرية. (أنظر الصورة رقم 2). وهنا يظهر افتقار المعارضة السورية إلى التخطيط والتنظيم والعمل الاستراتيجي، فقد كانت الغاية هي طرد قوات النظام السوري، من دون التفكير بما بعد ذلك من خطوات.

لمصدر: من إعداد فريق البحث

**حقل وادي النهار**

<table>
<thead>
<tr>
<th>شهر</th>
<th>الأحداث</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أيلول/سبتمبر 2013</td>
<td>قوات سوريا الديمقراطية من التحالف الدولي تدخل للسيطرة على حقول النفط والغاز في آذار/مارس 2013.</td>
</tr>
<tr>
<td>تموز/يوليو 2014</td>
<td>تنظيم حقول النفط والغاز في شمال سوريا.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
يُعدّ حقل العمر في منطقة الميادين أهمّ الحقول النفطية في محافظة دير الزور، ويعود لشركة شل الهولندية «شركة الفرات للنفط» في محافظة دير الزور، وكان آخر معقل للنظام السوري في ريف محافظة دير الزور، وكان هناك شبه إجماع بين فصائل المعارضة السورية على ترك الحقل وعدم مهاجمه، إلا أن اقتراب تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ومحاجمه لحقل غاز (كونيكو)، دفع الهيئة الشرعية في محافظة دير الزور إلى اتخاذ قرار بمهاجمة الحقل والسيطرة عليه، من أجل تقليل الطرق على تنظيم داعش)، ولذلك فقد هاجمت الهيئة الشرعية وعلى رأسها «جبهة النصرة» حقل العمر النفطي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2013. تاركًا المجال لقوات النظام السوري الحكومية للانسحاب خارج أسوار الحقل، وضمت الحقل معملًا للغاز، ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومحطات إنتاج نفط رئيسية، بُنِّيّت عليها سكة حديدية بالكامل، وكان يُقيم فيها الكادر الإداري والهندسي والفني الخاص بحقل العمر، وقد بقي قسم منهم في الوحدات السكنية، حتى بعد سيطرة «جبهة النصرة» على الحقل، بل إن بعضهم كان يذهب إلى الحقل من حين إلى آخر، ولكن الجبهة.

المصدر: شبكة أورينت، دير الزور النصر القادم من الشرق، 19

https://bit.ly/3t9NorK

لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي.
المؤسسة عن الحقل هي مجموعة تُتبع بشكل مباشر إلى “جبهة النصرة” (9)، وهي التي كانت تدير الحقل بشكل كامل بطريقة بديلة.

حين سيطرة “جبهة النصرة” على الحقل، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، كان قسم كبير من الآبار داخل سور الحقل خارج الخدمة. (أو كما يُقال باللغة العالمية البترولية، بسبب غياب عمليات الصيانة والعمليات العسكرية المتصلة على مدى السنوات الثلاث السابقة، وقد حاولت “النصرة” عبر كادرها واستعادتها بالحدود الإداري إلى الإدارة. كما استطاعوا إصلاح بعضها) لشركة الفرات للنفط، استعادة العمل لأغلب منشأته (10)، وقد استطاعوا إصلاح بعضها، لأغلب منشأته، (أو كما يُقال باللغة العامية البئرية) والتي كانت تدير الحقل بشكل مباشر، (أو كما يُقال باللغة العامية البئرية) والتي كانت تدير الحقل بشكل مباشر، (أو كما يُقال باللغة العامية البئرية) والتي كانت تدير الحقل بشكل مباشر.

بين ملايين ليرة سورية يوميًا (11)، وخلال هذه الفترة، امتلكت “جبهة النصرة” مصانع كهربائية لتكرير النفط (12)، وكانت تحصل على واردات مالية بحدود 50-60 مليون ليرة سورية يوميًا (13)، وهي تذهب حصصًا لصالح “جبهة النصرة” من دون عرفة حقيقية أو دقيقة لهذه الأموال. إلا أن الفترة الزمنية التي استمرت فيها “النصرة” في الاستفادة من هذا الحقل كانت حوالي سبعة أشهر تقريبًا، حيث سيطر تنظيم “داعش” على الحقل وكامل ريف محافظة دير الزور في منتصف عام 2014.

https://cutt.ly/ObEwCBp

https://bit.ly3/xMDxA4

(9) مقابلة مع أحد الذين عملوا في مجال النفط في هذه الفترة، وهو مهندس. رفض الإقصاء عن اسمه لأسباب شخصية، مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 30 نيسان/ أبريل 2021، وتحقيق على ذكر أسماء هذه المجموعة بناء على طلب أحد الأشخاص الذين قابلناهم في أثناء إعداد هذا البحث، وذلك لامتثاله لسلسلة أفكاره في العام المالي وتحديد العشرين.

(10) جاءت عمليات تدريب وأعمال شملت الحقل في الأيام الأولى التي تلت السيطرة عليه، وذلك على الرغم من وجود اتفاق بين الشريكين، والمصادر الذين كانوا موجودين في ذلك الوقت، وبناء القضايا التي هاجمت الحقل. محللة عين المديينة، نقل إليها$:80 وتم تمويلها بحوالي

https://cutt.ly/ObEwCBp

https://bit.ly3/xMDxA4

(11) بعد أن سمحت جبهة النصرة لل kodar momentum (12) في تجاوزي النازع، حيث سيطر تنظيم “داعش” على الحقل وكامل ريف محافظة دير الزور في منتصف عام 2014.

https://cutt.ly/ObEwCBp

https://bit.ly3/xMDxA4

(12) كان هناك مصافحة ثانأ تغلب لجبهة النصرة، في حقل غاز كونيكو، ولكنها لم تستمر في العمل مدة طويلة، لأسباب غير تقنية.

(13) بعض التقارير تتحدث عن أرقام أعلى بكثير من هذا الرقم، حيث كانت تأتي بينة البترولية (جهة النصرة) من أبار حقل العمر النفطي، وكانت تقدر حوالي 480 ألف دولار، ولكن ما ما مؤكدة أن هناك عددًا كبيرًا من الآبار في الحقل، ولم يعرف مصدرها. محللة عين المدتين، نقل إليها $80 وتم تمويلها بحوالي

https://cutt.ly/ObEwCBp

https://bit.ly3/xMDxA4

(14) مقابلة مع أحد الذين عملوا في مجال النفط في هذه الفترة، وهو مهندس. رفض الإقصاء عن اسمه لأسباب شخصية، مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 30 نيسان/ أبريل 2021، ذكر أن واردات النصرة المالية من النفط كانت تذهب إلى أسواق السلاح، وتحقيق على ذكر أسماء هذه المجموعة بناء على طلب أحد الأشخاص الذين قابلناهم في أثناء إعداد هذا البحث، وذلك لامتثاله لسلسلة أفكاره في العام المالي وتحديد العشرين.

(15) مقابلة مع أحد الذين عملوا في مجال النفط في هذه الفترة، وهو مهندس. رفض الإقصاء عن اسمه لأسباب شخصية، مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 30 نيسان/ أبريل 2021، ذكر أن واردات النصرة المالية من النفط كانت تذهب إلى أسواق السلاح، وتحقيق على ذكر أسماء هذه المجموعة بناء على طلب أحد الأشخاص الذين قابلناهم في أثناء إعداد هذا البحث، وذلك لامتثاله لسلسلة أفكاره في العام المالي وتحديد العشرين.
محاولة فصائل المعارضة استثمار حقول النفط:

بعد طرد قوات النظام السوري من أغلب المناطق في ريف محافظة دير الزور، ولا سيما من المناطق والحقول النفطية: بدأ الناس يكتشفون أن النفط، وأن استجرار النفط بالطرق البدائية ممكن، بوساطة فتح البئر مباشرةً، وهكذا صار الحصول على النفط الخام ممكنًا عمليًا بسيطًا. حيث يُفصل النفط الخام إلى مشتقات نفطية بتنوعة رديئة، ويتم ذلك بطرق جدًا بديهية تضيف عبء وسائلي الحماية والأمان اللازمة. وفي الوقت نفسه تدمر الأبار والبيئة معًا. وتقوم عملية الفصل على مبدأ التسخين على النار في حاويات كبيرة، حيث تتبنّى المشتقات الأخفاء. ثم المشتقات الأخرى، ويتم صنف المشتقات وتبيّكرها من جماعًا بالاعتماد على اللون، وذلك يحصل فوق بناء ومواد رديئة، ولكنها مواد تسد حاجتهم إلى المشتقات. بعد انقطاع المواد عن المحافظة. وكانت تلك المشتقات تُباع في الأسواق المحلية، وتذهب جميعها إلى القصص المستقبلي على الحقل، والذي ينبع إلى عشيرة تعيش في منطقة الحقل. وكانت هذه العائدات تُستخدم في شراء الأسلحة والمعدات، وأُرسل قسم من العائدات إلى القصص الذين ينتمون إلى مناطق ثانية في سوريا. وذكر الصحفي عبد القادر ضويحي أن قسمًا من عائدات آبار النفط في حقل النبل، بحوالي 30-40%. كان يُرسل إلى فصائل عسكرية في البصرة، والقلمون، والغوطة الشرقية، وقد حدثت صدامات كثيرة بين فصائل المعارضة، منها ما كان دمويًا، بغرض السيطرة على آبار النفط.

وفي هذه الفترة الزمنية أيضًا، نتيجة غياب سلطة مركزية لدى المعارضة قادرة على السيطرة ميدانيًا على المنطقة تستطيع مواجهة الكراهية. أثارت هذه الانتقادات في بعض المناطق، والحائل، والأمانئ على ذلك كبيرة، ومنها الانتقادات التي حصل على أحد آبار النفط في ريف مدينة البوكمال، بين أهل فرعي الشام والشعف. وكان هناك جريء وقتي من الطوفان بسبب هذا الانتقاد، كما يروي أحد أبناء مدينة البوكمال. وتذكر أن رغبة لدى أي فصيل عسكري في محافظة حمص من السيطرة على هذه الآبار وحقول النفط، بسبب الخوف من تداعيات هذه المعركة المفتوحة التي لا تُحدد عقبا، واستناد هذه القصص أن فتح معركة من هذا النوع يؤدي إلى جرح المعركة إلى حرب على آبار النفط.

وفي فح، بكل تأكيد، خصوصًا أن المعركة كانت تزال مستمرة.

في هذه الفترة الزمنية أيضًا، نتيجة غياب الأطراف المركزية لدى المعارضة قادرة على السيطرة ميدانيًا على المنطقة تستطيع القيام بمجازفات على هذه الانتقادات وإدارة الحقوق بأسلوبها المركزية: برز نوع آخر من الموقف، وأهو تفجير أنابيب النفط، في بعض القرى والبلدات التي يمر بها، وقد سعت هذه المجموعات المسلحة إلى الحصول على بعض الأسلحة، من خلال عقود حماية أخرى مع النظام السوري بدمشق. وتتضمن عقود الحماية أيضًا تزويد النظام السوري بالغاز من معمل كونيكو، مقابل توريد كهرباء لمحافظة حمص. ولكن عقود الحماية استمرت مدة قصيرة، بسبب تكاليف التغطية على أنابيب...

(16) مقابلة أجراها فريق البحث مع الصحفي عبد القادر ضويحي من تلفزيون سوريا، بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 2021.
(17) مقابلة مع (أ. ع)، رفض الإفصاح عن اسمه لأسباب شخصية، من أبناء البوكمال، عبر الهاتف، بتاريخ 17 أيار/ مايو 2015.
(18) مجلة عين المدينة، نفط دير الزور من الثورة حتى تنظيم الدولة الإسلامية، آب/ أغسطس 2015.

النفط، وربما تنافس المجموعات المسلحة التي لديها رغبة في الحصول على بعض العائدات المالية، وربما عدم وجود إدارة مركزية للمعارضة السورية، ولا سيما الشق العسكري القادر على ضبط الأمور ميدانياً.

كان تشريذ فصائل المعارضة السورية وعدم تجمعها ضمن كيان واحد السبب الرئيس في عدم وضع حد لكل هذه التجاوزات، وعدم وجود رؤية واضحة لأي عمل عسكري، وخصوصاً أن الهدف الأول لفصائل المعارضة كان السيطرة على النقاط العسكرية المتمركزة ضمن حقول النفط، والاستحواذ على المعدات العسكرية والذخائر والتجهيزات والألياف داخلها.

من جانب آخر، فإن عدم حماية هذه المنشآت النفطية سمح لمجموعات مسلحة كثيرة، سواء أكانت تتبع للعشائر أم لأشخاص، بمهاجمة هذه الآبار واغتنامها، وتفيك أنابيبها ومعداتها، وبعدها كفرها، أو بيعها بثمن مالي.

تُصنف المجموعات التي شاركت في الاعتداءات على هذه المنشآت النفطية ضمن أربع مجموعات رئيسية:

1. الأولى ضمت بعض فصائل المعارضة السورية المسلحة، وذلك بهدف استخدام ما تحتويه هذه المنشآت من آليات ومعدات في عملياتهم العسكرية.
2. الثانية كانت مجموعة مسلحة انتقلت بعض العشائر في ريف محافظة دير الزور، وذلك بهدف الحصول على نفط مادياً من هذه الآبار.
3. الثالثة هي مجموعات متفرقة، وجدت الفرصة مناسبة للسرقة والنهب، في ظل غياب الجهات المسؤولة عن حماية الآبار.
4. الرابعة متعاونون كان شارکوا في الاعتداء على النفط قبل رحيل نظام الأسد في 2012، وذكر السيد (أ.ع)، وهو ناشط من مدينة البوكمال، أن النظام السوري، قبل انسحابه من مدينة البوكمال عام 2012، سلم السلاح الموجود في المخفر الحدودي مع العراق في منطقة البوكمال إلى شخص يدعى "حسين العلي"، وأعماله السيطرة على بئر الحسيان، ومن ثم ظل يحصل على جزء من عائدات هذا البئر لمدة طويلة. وهو الآن منشق إلى الميليشيات الإيرانية الموجودة في مدينة البوكمال. أما الشخص الثاني فهو معجل البتال، وقد سلمه النظام سلاحًا من محطة "معجل البتال"، وناناهج النظام سلاحًا من محطة T2 (الكم)، وذلك أصبح أحد أمراء الحرب في تلك المنطقة، وسعى للسيطرة على آبار النفط ومنها بئر الحسيان، وذكر السيد (أ.ع) أن معجل البتال قد اختفى لاحقًا ولا أحد يعرف عنه شيئًا. هذه الأمثلة تدل على خطط النظام المسبقة لصنع أمراء حرب وجزي الناس والفصائل إلى الاقتتال فيما بينهم حول هذه الآبار.

ومع ذلك، على سبيل الاستفادة من عائدات آبار النفط، كانت هناك تجربة لبلدة الطيانة (20) في إدارة آبار عدة في الغرب في الأمر، بحسب ما ذكرونا السيد (أ.ع)، وهو ناشط في مدينة البوكمال. خلال مقابلة أجريناها معه لهذا البحث، أن عددًا قليلاً من الفصائل ومن كانوا يهاجمون هذه الآبار كان دافعيهم الأساسي هو استغلالهم على هذه التفاعلات مع النظام السوري.

مجلة عين المدينة، نفط دير الزور من الثورة حتى تنظيم الدولة الإسلامية، آب/ أغسطس 2015.


المصدر، مقابلة مع السيد (أ.ع) من أبناء مدينة البوكمال، أجريها فريق البحث معه، وقد رفض الإفصاح عن اسمه.

تقع بلدة الطيانة في ريف محافظة دير الزور، وهي تتبع إداريًا لمدينة الميادين وتبعد عنها نحو 18 كم.

مرصد حرمون للدراسات المعاصرة
كانت أمار بيع برميل النفط الخام من الحقول تراوح بين 1500 و2500 ليرة سورية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2012 و2014، وتعتمد هذه الأموال على بدء نشاطات魉ية ونشاطات في المجالات الأخرى، وتفوّر سوق النفط، والهدف من ذلك تقسيم عائدات هذه الآبار على جميع أبناء القرية من دون استثناء، ولم يستجب المسلحون للعرض في البداية، وكاد أن يحدث صدام مباشر بينهم وبين الشبان، وبعد أخذ وردّ، تم الاتفاق معهم على تسليم هذه الآبار إلى وجهاء القرية، وتقسيم عائدات هذه الآبار على جميع أبناء القرية من دون استثناء، وبالتالي، وجدنا ourselves توافقية تم الاتفاق عليها بين أخذ فخذ البلدة الطانية، واستمر العمل بموجب هذه الصفقة حتى سلطنة (داعش) على كامل ريف محافظة درع البور، في شهر رمضان من العام 2014.

في الحقيقة، كان للهدية العشائري دور كبير في عدم قدرة فصائل المعارضة على ضبط هذا الأمر، بسبب تجنّب هذه الفصائل فتح أي معركة تُفضي إلى مواجاة مباشرة مع أبناء العشائر، وسراج شلال من الدماء، هذا كان السبب الرئيسي، أما السبب الثاني فهو أن محافظة درع البور لم تشهد حالة استقرار قط، فما إن خرجت الآبار من سيطرة النظام السوري، حتى بدأت معركة النساء بالسيطرة على المحافظة، أولًا، وسعت لسحب البساط من تحت سيطرة فصائل المعارضة السورية أو ما يسمى "الجيش الحر"، واستمر هذا الأمر حتى نهاية عام 2013. لذا، انتهى النشرة الأخيرة من عام 2013 خاريا (داعش) بالانخلاق شبهًا فشلًا في كامل أرجاء المحافظة، وما هو إلا أشهر معدودة حتى بدأت المعركة الشرقية ضد تنظيم (داعش).

(23) أو في "الظهرة" كما تُسمى بحية أبناء المدينة، وهذه الأراضي في المنطقة الممتدة بين حي النبات والعمارة، ولم يكن يوجد في هذه الأراضي أي نقطة عسكرية تبع للنظام السوري.

(24) تنتمي لعشرة واحدة، هي عشيرة "الكرعان"، وهي بالضفة تُنتمي لعشرة العقيدات.

(25) مقابلة السيد راشد عبد الخالق، ناشئ من قرية الطانة، وهو أحد الأشخاص الذين ذهبوا لل👀بادية المسلحون المسيطرين على أبار النفط في تلك القرية، مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 2021.

(26) شبكة الجسرية، استثمار أموال النفط الكبيرة في ريف دير الزور، نيسان/ أبريل 2014.

(27) كان الباحث محمود الحسين من الأشخاص الذين عاشوا هذه التجربة، يحكم نزوحه من مدينة الميدان إلى بلدة الطانية، في الفترة الممتدة من أيار/ مايو 2013 حتى آذار/ مارس 2013.

https://bit.ly/3/xC9E0T
وكلّفت محافظة دير الزور كثيرًا من العدة والعتاد والشباب، حيث استمرت المعارك لما يقرب من أربع سنوات، منذ أواخر العام 2013، وانتهت بسيطرة التنظيم على كامل محافظة دير الزور.

طرق استخراج النفط البدائية من قبل الفصائل:

بعد سيطرة الفصائل المسلحة على معظم حقول النفط في المنطقة الشرقية، لم يتم إدارة هذه المنشآت النفطية بشكل الأمثل، وكان هناك حالة من عدم التنظيم وسوء الإدارة وعدم قدرة الفصائل المسلحة على سدّ الفجوات المتصلة نتيجة غياب سلطة الدولة. وقد أفسح هذا الأمر المجال للتنافس على المكاسب والوقود من مختلف الأطراف، وبرزت الأطماع الشخصية بسبب سيادة الفوتوس على القطاع، وما أفضله ضعف الفصائل والقيادة المركزية وغياب الإدارة الموحدة للمناطق التي تسيطر عليها. وقد ساهم هذا الأمر في تفاقم صعوبات النظام العربي في إدارة هذه المنشآت، حيث لم يتم الرد في أوقات الكوارث وتضارب الأولويات في التدخل، وتبعد القوى المسيطرة على الحقول إلى طرق جديدة في استخراج النفط الخام من الحقول مباشرةً، وسط غياب وسائل الحماية والأمان الضروري لعمليات استخراج النفط. حيث قامت بفتح الآبار المغلقة لتدفق النفط الخام من البئر إلى حفرة في الأرض بجانب البئر، رميًا في تنفيذ الألغام والصواريخ، مما يُؤدي إلى تسرب النفط الخام، واعتماد الفصائل على الطرق البدائية في تكرير النفط الخام و:get https://bit.ly3/wi36D7}
بالتفريق بين هذه العناصر، من خلال ملاحظة تغيير اللون والرائحة. (انظر الصورة أدناه رقم 3)

صورة رقم 3 من أحد المواقع النفطية تُظهر عمليات استخراج النفط البدائية

وللإطلاع أكثر على طريقة تكرير النفط يدوياً، يرجى مشاهدة الفيديو عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3bDDVTo
استمرت عمليات الاستخراج البادئة مدة غير قليلة من الزمن، ولم توقف هياجًا. على الرغم من استيراد مصافي تكرير كيبيرانية بأحجام مختلفة، تراوح قيمتها بين 150 إلى 300 ألف دولار، وذلك بحسب سعة خزان هذه المصافاة، وقد امتلكت جيات مختلفة من محافظة دير الزور مصاف كيبيرانية (انظر الجدول أدناه رقم 4) منها ما تعود ملكيته إلى الفصائل العسكرية، كجبهة النصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية، ومنها ما تعود ملكيته إلى أفراد مستقلين، كان عددها بالعشرات، ولكنها صغيرة الحجم (سعات خزانها من 30 إلى 50 برميلاً)، وهناك أيضًا عدد كبير من الفصائل يدوي الصنع في القرب من آبار النفط، إضافة إلى امتلاك المجلس المحلي لمحافظة دير الزور مصفاة لاستخراج النفط، بلغت قيمتها 2013 في أواخر العام 2013، امتلك مجلس محافظة دير الزور التابع للمعارضة السورية مصافة كيبيرانية لاستخراج النفط، بلغت قيمتها 220 ألف دولار أمريكي. تم تركيبها في حق القنال النفطي، على أن يقوم فصيل جعفر الطيار العسكري بمباشرة حمايتها مقابل 20% من عائدات المصافاة، ولكن السيد (أ، ب) وهو من الذين كانوا يعملون ضمن إدارة المجلس المحلي في محافظة دير الزور، التابع للائتلاف السوري赖以生存 للموارض، ذكر أنه بعد تصريح هذه المصافة استمر العمل فيها لمدة 6 أشهر فقط، قبل أن يسيطر نظام داعش على كامل محافظة دير الزور في منتصف العام 2014. ويعتقد (أ، ب) أن المصافاة كانت خاسرة من الناحية الاقتصادية والتجارية، لأسباب كثيرة، أولها غياب النفط الرقابي، حيث لا يوجد ضبط لعمليات البيع والشراء، ومن مدخل للفساد، وقصر الفترة الزمنية في ذلك: وثانيًا، غياب الإدارة ذات القدرات، من دون أن تكون كافية لضبط العمل في شكله الصحيح، وثالثًا، غياب المسؤولية المؤسسية التي يجب أن تعمل بها مؤسسات المعارضات السورية، حيث كانت القرارات ارتجالية وليدة اللحظة، من دون تخطيط أو استراتيجية واضحة، وأخيرًا، غياب الاستقرار في المحافظة ككل، وأهم جانبي هو بدء الحرب مع تنظيم داعش، في حين أن حقوق الفصائل في المحافظة كانت كبيرة. من دون حماية المياه. وثالثًا، غياب الدولة، حيث كانت الصحراء الشرقية تظل بدون أي حماية، ولكن السيد (أ، ب) لم ينصح شيء من أي توجه أرض الواقع، وذلك بسبب غياب التنظيم، والسبب الأمور هو عدم وجود قوة عسكرية موحدة تستطيع ردع هذه المجموعات المسلحة، واجبارها على دفع جزء من عائدات النفط، والاستفادة منها في جوانب خدمية في المحافظة، على الرغم من أنه تم توقيع مرات عديدة، من جهات سببية على أطراف النفط، تزويز المدارس بماحورات نقطة، وخصوصًا في فصل الشتاء، والبراءة القرارات التي يعانيها العلم أن العائدات المالية لهذه المصافات كانت النهضة إلى الجهات التي تديرها، وبقيت هذه العائدات غامضة ولا يعرف مصيرها بدقة.
وال جهة التي تمتلكها. (انظر الجدول رقم 9 أدناه)

<table>
<thead>
<tr>
<th>السعة</th>
<th>الموقع الجغرافي</th>
<th>الجهة أو القفص الذي يمتلك المصفاة</th>
<th>No</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>115 برميل</td>
<td>في الأبار القريبة من حقل الورد النفطي</td>
<td>المجلس المحلي لمحافظة دير الزور</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>115 برميل</td>
<td>بادية الجرذي (في المنطقة الواقعة ما بين حقل التنك وحقل العمر)</td>
<td>جهة النصرة</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>170 برميل</td>
<td>بادية بلدة بقرص في ريف مدينة الميادين</td>
<td>حركة أحرار الشام الإسلامية</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>225 برميل</td>
<td>في بادية الميادين في المنطقة القريبة من قلعة الرحجة</td>
<td>جهة النصرة</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>115 برميل</td>
<td>معمل غاز كونيكو</td>
<td>جهة النصرة</td>
<td>5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجدول رقم 9: مصافي تكرير النفط الكبيرة في محافظة دير الزور في الفترة التي كانت تسيطر عليها "جبهة النصرة" وفصائل المعارضة العسكرية، أي قبل سيطرة تنظيم (داعش) على كامل المحافظة منتصف العام 2014.

(داعش) يتمدد أكثر بعد سيطرته على حقول النفط والغاز:

بعد سيطرة تنظيم (داعش) على حقول النفط سنة 2014، اتبع التنظيم أسلوبًا مختلفًا في التعامل مع تجار النفط، حيث سعى إلى إرسال زمام الأمور وحصولها لدى الأجهزة التابعة له، فأنشأ ديوان الاقتصاد "بيت مال المسلمين"، وذلك من أجل إدارة واردات الثروات التي يسيطر عليها.

ترك (داعش) الحرائق والمصافي، لأنه عدّها أموالًا خاصة بالأهالي والمستثمرين، ولكنه سيطر على الحقول والأبار والإنجاح، وبدأ بيع النفط للحرائق بسعر تقريب 20-25 دولارًا للبرميل (سعة 200 لتر)، وكانت الحراقات والمصافي تبيع للسوق المحلية.

أدرك تنظيم (داعش) أهمية العائد المادي الذي سيجنبه من عملية تنظيم وإدارة الثروات التي يسيطر عليها، وهو بذلك يحقق أهدافه مباشرة تُسهم في تحقيق هدف أساسي وعبيد، هو التمدد والاستحواذ على الأطفال، ولكن لا حياة لمن تنادي.

(32) ذكر السيد سعد الشارع، في مقابلة أجراها لينا البحث، أن هذه المصفاة لم يستمر العمل فيها فترة طويلة، نتيجة العمليات العسكرية التي كانت تحدث من حين إلى آخر في المنطقة القريبة من حقل الطابية (غاز كونيكو).

(33) المصدر من إعداد فريق البحث.

(34) تنظيم الدولة المكلفة (داعش) الجزء الثاني، التشكيل والخطاب والممارسة. الفصل السادس: تنظيم الدولة الإسلامية في سورية (البنية ومصادر التمويل)، طارق العلي، (المองوس العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018)
أراض ومساحات شاسعة من سورية والعراق. أما الأهداف المباشرة، فكان أولى تمويل عملياته العسكرية ومقاتلته، وثانيًا تحقيق حد أدنى من «الشرعية»، وذلك من خلال إثبات نفسه كسلطة أمر واقع تستطيع وضع جدران الطاقة وتجارة النفط، حيث كانت القرود المحاولة التي كانت يوجدونها، فيما الجزيرة التي ارتقبها بحق أيضًا عام 2014، بعد محاولة أبناء العشيرة قتلها التنظيم والسرقة لطرده ومنعه من السيطرة على حقول النفط من مناطقهم.

وقد أثبت أن إنتاج (داعش) من النفط كان يبلغ نحو 50 ألف برميل يوميًا، خلال الفترة ما بين 2014 وأواخر عام 2016. جرى من خلالها ملايين الدولارات.

استطاع تنظيم (داعش) الحدّ من الهجمات التي كانت تحدث سابقًا على أنابيب النفط والغاز وتخفيفها. بل إنها وقعت نماذجًا، وفي الوقت نفسه أشاد صفقاته من النظام السوري، كانت أكثر نضجًا مما كانت عليه سابقًا، ومنها على سبيل المثال، استمرار ضبط الغاز من معمل كونيكو في حقل الطيبة إلى محطة جندرة في محافظة حمص، وذلك مقابل الحصول على الكهرباء من النظام السوري، وثمة مصادر توثق مثل هذا النوع من الاتفاقات. فعلى الرغم من إظهار العداء علنًا بين الطرفين، كانت صفقات الغاز مقابل الكهرباء تتسم بطريقة ما بفترة «ساوية»، كما تذكر صحيفة الفايننشال تايمز. وذكرت بعض المصادر أن تنظيم (داعش) حصل على 834 مليون دولار من آبار عديدة، في إبان سيطرته عليها في كل من سوريا والعراق خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل 2013 وآذار/مارس 2014.

من أجل استمرار عائدات النفط، طلب تنظيم (داعش) من الموظفين والفنيين الذين كانوا يعملون في حقل العمر سابقًا، العودة للعمل في الحقل. كان يدفع لهم مكافآت مالية في بعض الأحيان، في حين أنه أخذ المدرسين والمسؤولين الذين عملوا سابقًا في قطاع التربية والتعليم لدورات شرعية بهدف «الاستتابة»، كما أسماه، على اعتبار أنهم كانوا يعملون مع النظام السوري، كما يقول التنظيم.

(38) ذكرت بعض المصادر أن تنظيم (داعش) حصل على 834 مليون دولار من آبار عديدة. في إبان سيطرته عليها في كل من سوريا والعراق خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل 2013 وآذار/مارس 2014.

(36) شبكة الجزيرة، التحالف الخبيث جرد حساب للتعاون بين الأسد وداعش، أيلول/سبتمبر 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

https://bit.ly/3bTD9C0

(37) Financial Times, Isis Inc: Syria’s ‘mafia-style’ gas deals with jihadis, October 2015,

https://on.ft.com/3v3eang

(35) ذكرت بعض المصادر أن تنظيم (داعش) حصل على 834 مليون دولار من آبار عديدة، في إبان سيطرته عليها في كل من سوريا والعراق خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل 2013 وآذار/مارس 2014.

(39) وهو ما يظهر التنافس في سلك التنظيم الذي كان دافعه الرئيسي المصلحة والعائد المادي، وليس للدين أي علاقة بهذا الأمر، كما يدعي التنظيم، وهذا الأمر يطبق على صفقاته التجارية في النفط والغاز، والجهة مع النظام السوري عبر مسواط، وكذلك الأرض بالنسبة إلى تهريب الآثار وبيعها.
للاسلوب، استطاع التنظيم ضبط المنشآت النفطية إلى حد ما، وأراد من خلال ذلك تقديم رسالة
مبدئياً، وللقيام بذلك كلف مزيداً من الدماء، والأرواح والمدنيين. ودائماً ما يحدث (داعش) تجاوزاً شرعياً،
بما يبرر فعله، فعلى سبيل المثال أبهي التعامل مع شركات تابعة للنظام السوري، ومنها شركة (أنيسكو)
لخدمات التنفسي، في حين أنه كان يصدر أوامر كثيرة بقطع رؤوس المدنيين، لمجرد ذهابهم إلى مناطق
سيطرة النظام، والأمثلة كثيرة على ذلك.

وأبرم (داعش) صفقات تجارية مع النظام السوري، بهدف بيع النفط، عبر ووسطاء ورجال أعمال، مثل
جورج حسوني (11)، الذي كان صلة الوصل بين النظام السوري وتنظيم (داعش)، ودفع ذلك الإدارة الأميركية
ودول الاتحاد الأوروبي إلى وضعهم على قائمة العقوبات، بالإضافة إلى رجل الأعمال الأخر حسام القطرجي، وهو من عضو في مجلس الشعب السوري، ويدير
شراكات تجارية عديدة، الذي كان مركزاً للصفقات التجارية التي تتضمن نقل النفط والغاز، من مناطق
سيطرة تنظيم (داعش)، إلى مناطق سيطرة النظام السوري، وذلك عبر الأسطول الذي يديره من الحافلات
والشاحنات، وذلك عبر تأمين الحماية العسكرية اللازمة لها بواسطة المسلحين الموالين له وللنظام السوري.

كل الصفقات التجارية، بين تنظيم (داعش) ورجال الأعمال المحسوبين على النظام السوري، كانت تتم
من خلال نقل المواد التي يتم الاتفاق عليها، سواء كانت فحص أو نفط، من مناطق سيطرة (داعش) إلى
مناطق سيطرة النظام السوري، على أن يأخذ التنظيم مقابلًا ماديًا يتألف من السعر الذي تم الاتفاق عليه،
ضمن عمليات البيع والشراء بينطرفي، وفي هذا الأمر تم تمويل (داعش)، في الوقت الذي يدعي
بشر الأسد أنه يحارب التنظيم، يقوم رجال أعمال مرتبطون به بدعم التنظيم ماديًا، في سبيل الحصول
على هذه المواد مناطق نفوذ النظام السوري. مع العلم أن شاحنات شركة القطرجي كانت معروفة للجميع
من خلال الشعارات التي تُلصق عليها، من دون أن ي تعرضوا لأي مضايقة من قبل تنظيم (داعش)
على الرغم من التنظيم صاراً جدًا في هذا الأمر، وهو الذي يعمد ويتقبل أي شخص يثبت تعاونه مع نظام
الأسد، كما يقول شريعاً التنظيم، إلا أن للعلاقات التجارية والصفقات التي كانت تتم بين تنظيم ونظام
الأسد رأيًا آخر.

(40) يحسب العديد من النزاعات التي حصلت عليها، بالإضافة إلى بعض الأجححات السابقة، فإن الشركة التي كان يملكها جورج حسون
كانت تعامل مع تنظيم (داعش) في مواقع نفطية مختلفة، وتأتى تزود التنظيم بعض المعدات النفطية التي لها علاقة بصيانة الأبار.
(41) جورج حسون هو جورج أعمال عسوري من مدينة بيرود في المنطقة الحرة في سوريا، يعمل كمباشر تجاري للنظام السوري.
球员 (داعش)، خلال الفترة التي كان يسيطر فيها تنظيم (داعش) على حقوق النفط في محافظة درز شرق سوريا، ونجاة فكرية لحجابية
معادلة شركة (Gennady Timchenko) مع أحد القرنين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وهو Wall Street Journal.
ثبتمع عن هذا العامل في حق تونس للطاقة في محافظة الرقة، الذي يُقابله عامل خلال الفترة التي سيطر عليها التنظيم.
(42) The Wall Street Journal, An Energy Mogul Becomes Entangled with Islamic State, Jay Solomon and Benoit Faucon, May 2016,
https://on.wsj.com/2Rhcf68
(42) REUTERS. How a businessman struck a deal with Islamic State to help Assad feed Syrians, Michael Georgy, Maha El
Dahan, October 2017, https://reut.rs/3nH2rbh
فحول النفط في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة بيد PYD

كان الوضع في محافظة الحسكة مختلفًا جذريًا عما كان عليه في محافظة دير الزور، بسبب استعانة النظام السوري بتنظيم PYD الكردي التركي وفرعه في سورية المسمى PKK. ونقلت بعض المصادر أن النظام، ونقلت بعض المصادر أن النظام الكردي التركي وفرعه في سوريا المسمى بـ PKK، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حرب، إلى جبال قنديل، حيث عقد اتفاقًا مع حزب، من أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. عبد الإله السنخي وعضود. وكان ضمن هذا الاتفاق أيضًا تسليم النظام السوري لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، لحربه الاتحادي السوري الحرة، وهو ما حدث عمليًا على أرض الواقع.

وتبينجياً اتساع رقعة التظاهرات والحريات الشعبية. نسبت النظام السوري في محافظة الحسكة من محافظة بيد الكردية، وتوقف على نفسه، ولم يعد يسيطر على إلا على بعض المقار العسكرية في المحافظة، ومنها مطار الحسكة وال huyện الائي. لذلك فقد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

الاستعارات الضخمة في حقول النفط في محافظة الحسكة، وتentions على أرض الواقع، بحيث قد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

ودام النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

وبالذاتي، فقد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

ومع ذلك، فإن النظام السوري لم يعد يسيطر على إلا على بعض المقار العسكرية في المحافظة، ومنها مطار الحسكة والمنطقة. لذلك فقد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

وفي إحدى مقابلات مع (الكردستاني) في أيار/ مايو 2021، أن بشار الأسد، بعد تفعيل خليفة الأزمة الأمنية، أرسل إلى قادة الأجهزة الأمنية والوحدات العسكرية لحمايتها، وتسليم كم سلاحهم إلى حزب، كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

ومع ذلك، فإن النظام السوري لم يعد يسيطر على إلا على بعض المقار العسكرية في المحافظة، ومنها مطار الحسكة والمنطقة. لذلك فقد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

ومع ذلك، فإن النظام السوري لم يعد يسيطر على إلا على بعض المقار العسكرية في المحافظة، ومنها مطار الحسكة والمنطقة. لذلك فقد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

ومع ذلك، فإن النظام السوري لم يعد يسيطر على إلا على بعض المقار العسكرية في المحافظة، ومنها مطار الحسكة والمنطقة. لذلك فقد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.

وبالذاتي، فقد كتب النظام السوري لحوز القريدية أوكرانيا، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011. وقدم لمهم النظام السوري المال والسلاح والمفردات، وأتاح لهم السيطرة على حقول النفط، ومعظم موانع النفط. بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، أرسل آصف شوكت (نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، من خدمات PYD، من أجل عودتهم إلى سوريا من خلال حزب، ومن أجل ضبط المناطق ذات الificance الكردية. لمنح مشاركين في الحراك الذي انطلق سلميًا في آذار/ مارس 2011.
ل شركة الجزيرة، أرقام مثيرة عن النفط السوري.. مستقبل شرق الفرات الخفي، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019.


(46) محطة عدة تبعد عن حقل الرميلان قرابة 20 كم.

(47) يعتمد النظام السوري بشكل رئيسي على مجموعة القاطرجي لنقل وتحرير القمح والنفط، من مناطق سيطرة (قس poj إلى مناطق سيطرة النظام السوري. وعلى الرغم من التحديات الأمريكية المتسارعة، لا يمكن القفز على النظام السوري فيها قانونيًا، استمر تأثير النفط بين الطرفين، ولم يقطع إلا في قطع زمنية محدودة. بسبب عواقل كبيرة، مما اشتكى بعض الدول منهم النفط والوقود. في بعض الحالات، خاصة أيضًا، ويقوم معظم النفط بين موانئ الجيزي، أبرزها طريق أبو خشب-الرقاقة التي تمر عبره صيام النفط قادمة من حقول النفط في محافظة الحسكة، بالإضافة إلى المعابر البرية المتصلة على طول الفرات ضمن مناطق السيطرة للطرفين. على الرغم من إغلاق (قس poj لهذه المعايير من حين إلى آخر، وفتيدة من المعلومات، يمكن الرجوع إلى الروابط الآتية:  

<table>
<thead>
<tr>
<th>الحقول</th>
<th>م</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>كراتشوك والسويدية والرميلان وديرrik وعيان وعلى الحسي والقبير وعونة وتشرين وكبيبة والصفيح شمال الحسي والآرك ونجمة والنصف</td>
<td>حلول سهبت على ميليشيا PYD سنة 2012</td>
</tr>
<tr>
<td>حقل العمر والتنك، والغابة، ومعمل غاز كونيكو</td>
<td>حلول سهبت على ميليشيا PYD سنة 2017</td>
</tr>
</tbody>
</table>

نتيجة هدوء المعارك نسبيًا في محافظة الحسكة، بالمقارنة مع باقي المحافظات، فقد أحدث حزب الاتحاد الديمقراطي ما يُسمى "الإدارة الذاتية" التي استطاعت إصلاح بعض أنابيب النفط التي تعرضت للتخرير سابقًا، بل قامت بمعاودة إنتاج واستيراد النفط من الأبار المتوقفة عن العمل، من خلال ورشات الصيانة التابعة للنظام السوري بعد توفير المواد الخام وقطع الصيانة الضرورية. 

يوجد أيضًا محطة تبعد عدّة كيلومترات عن حقل الرميلان(47)، وهي محطة خاصة بمعالجة النفط. وتمكّن ذلك بشكل طبيعي الآن ومن دون أي مشكلات تذكر.

ويتبناها التعاون التقني والاقتصادي بين النظام السوري والقوات الكردية عبر رجال الأعمال المحمولين على النظام السوري، كحسام القاطرجي وشقيقه براء، الذين لعبوا دورًا وسبيًا في إنتاج النفط والقبير في المحافظات النافذة، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى إدراجهم على قائمة العقوبات. وذلك ظهرت أسماء جديدة لإنتاج هذه الصواريخ مثل عمر السوادي، الذي تبعد بأيصال النفط والغاز إلى مناطق النظام، مقابل حصوله على عقد بقيمة 11 مليون يورو، لتشغيل وصيانة معمل غاز كونيكو بشكل كامل. (48)
بعد ذلك أنشأت القوات الكردية شركة الجزيرة، للقيام بالأعمال الفنية والتقنية اللازمة لسدّ الفراغ الذي تركته شركات النفط المحلية والأجنبية التي غادرت تلك المواقع. ولأن المنشآت النفطية في محافظة الحسكة لم تشهد أعمالًا عسكرية أو معارك تذكر، كانت نسبة الدمار فيها أقل بكثير من مثيلاتها في محافظة دير الزور. وساعد هذا الأمر شركة الجزيرة في استرداد تجهيزات وقطع غيار للمصافي الكهربائية لزيادة تكرير النفط. وهذا ما حصل حرفيًا على أرض الواقع، حيث وصل إنتاج حقل الرميلان إلى 15000 برميل يوميًا في منتصف عام 2014، وكذلك الأمر فقد وصل إنتاج حقل السويدية، وتحديدا محطة الغاز التابعة للحقل، إلى حوالي مليون ونصف إلى مليونين متر مكعب من الغاز يوميًا.

**إنتاج ميليشيا PYD من النفط وعائداته:**

يشير تحقيق نشره موقع (جسر) الذي يُعرّف نفسه بأنه صحيفة إلكترونية مستقلة، إلى أن إنتاج PYD من النفط والغاز من محطة الغاز التجارية 46 حقل يبلغ 87 ألف برميل نفطي يوميًا، بينما ينتج معمل السويدية للغاز في الحسكة نحو نصف مليون م3 غاز في اليوم. تبلغ قيمة المحطة السوقية 160 ألف دولار أمريكي يوميًا، وتقدر القيمة السنوية لقيمة النفط والغاز المنتج من قبلهم نحو 840 مليون دولار سنوئًا (انظر الجدول رقم 8). ويمكن أن تصل الإيرادات حتى مليار دولار سنوئًا. وتتوزع عوائد هذا الإنتاج على حزب PYD الأول، وعلى حزب الكرد الثانوي، وعلى النظام الثالث، وعلى (داعش) الرابع، إضافة إلى نظام الفساد، بينما يُحرم من هذه العائدات أهالي المنطقة من السوريين.

العبري الجديد، عدنان أحمد, النفط السوري بيد "قسد" ميليشيا، تموز/يوليو 2019.


وكالة SVA24, بعد قطاعة غير معروفة "قسد" تزود النظام السوري بالنفط، أذار/مارس 2021.

https://bit.ly3/gVKSmr

تلفزيون سوريا, هرب النفط إلى النظام.. هل قفزت "قسد" فوق قيصر؟، تموز /يوليو 2021.


وكالة جسر برس, عائدات نفط الجزيرة السورية، كانون الثاني/ يناير 2020.


(49) بعد أن يسيطر نظام الدولة (داعش) على كامل محافظة دير الزور، ومنتصف عام 2014، حاول التنظيم باتجاه المناطق الشمالية التي سيطر عليها "قوات الحماية الكردية" في محافظة الحسكة، إلا أن التنظيم تراجع بسبب ضربات التحالف الدولي الجوية.

(50) صحيفة جسر الإلكترونية, عائدات نفط الجزيرة السورية: مليار دولار لتعذيب PKK وأرضاع (داعش) والسكان المحليين الأونروا. كانون الثاني/يناير 2020.

ويتم تهريب كميات أخرى عبر أنابيب تمتد تحت نهر الفرات، وسفن وهرية على شكل صهاريج تنقل النفط من شرق الفرات إلى غربه، حيث تسهم قوات النظام من ذلك بعلم وقبول من قوات سوريا الديمقراطية. وتقوم PYD بارسال جزء من إنتاجها النفطي إلى النظام بواسطة مجموعة الأخوين قاطرجي (براء قاطرجي وشقيقه) عبر صهاريج (حوالي 30 صهاريج يوميًا) من مناطق سيطرة النظام السوري. وتتجمع صهاريج القاطرجي المحملة بالنفط الخام في ساحة خاصة في مدينة القامشلي، وآخرون. ثم تتجه إلى محافظة الرقة. وتم توقيعها في مناطق سيطرة PYD. ومع أن PYD تقوم بإرسال النفط، فإن النظام السوري، ومنها قانون قيصر، استمر تهريب النفط بين الطرفين، ولم يتوقف إلا في بعض الأحيان، مثل فترة زمنية محدودة. بسبب عوامل عديدة منها الإشكالات بين النظام السوري وقوات PYD. وفي بعض المعايير البحرية، وفي مدينة القامشلي أيضًا، يُعيّن النضالات الأميركية عن تهريب النفط بين PYD والنظام إلى رغبة الأسرى في أن يسمح النظام دون اتفاق انتقال سياسي للسلطة، لضمان عدم حدوث فوضى في سوريا.

وتتعدد الطرق المتبعة في تهريب النفط، بين هاتين الجهتين، أبرزها طريق أبو خشب-الرقه الذي تم عبره صهاريج النفط القادمة من حقول النفط في محافظة الحسكة، بالإضافة إلى المعابر البحرية المنتشرة على طول نهر الفرات ضمن مناطق السيطرة للطرفين، على الرغم من إغلاق PYD لهذه المعابر من حين إلى آخر.

الجدول رقم 11 يظهر عائدات (قسد) من النفط والغاز

المصدر: تقرير موقع جسر

<table>
<thead>
<tr>
<th>النوع</th>
<th>الوحدة</th>
<th>الانتاج اليومي $</th>
<th>القيمة الإنتاج السنوي $</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نفط</td>
<td>برميل نفط</td>
<td>87030217500000</td>
<td>793875000</td>
</tr>
<tr>
<td>غاز</td>
<td>م3 غاز</td>
<td>500</td>
<td>1600000</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td></td>
<td>2335000000000</td>
<td>8522750000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ويتم تهريب كميات أخرى عبر أنابيب تمتد تحت نهر الفرات، وسفن وهرية على شكل صهاريج تنقل النفط من شرق الفرات إلى غربه، حيث تسهم قوات النظام من ذلك بعلم وقبول من قوات سوريا الديمقراطية.

وتقوم PYD بارسال جزء من إنتاجها النفطي إلى النظام بواسطة مجموعة الأخوين قاطرجي (براء قاطرجي وشقيقه) عبر صهاريج (حوالي 30 صهاريج يوميًا) من مناطق سيطرة النظام السوري. وتتجمع صهاريج القاطرجي المحملة بالنفط الخام في ساحة خاصة في مدينة القامشلي، وآخرون. ثم تتجه إلى محافظة الرقة. وتم توقيعها في مناطق سيطرة PYD. ومع أن PYD تقوم بإرسال النفط، فإن النظام السوري، ومنها قانون قيصر، استمر تهريب النفط بين الطرفين، ولم يتوقف إلا في بعض الأحيان، مثل فترة زمنية محدودة. بسبب عوامل عديدة منها الإشكالات بين النظام السوري وقوات PYD. وفي بعض المعايير البحرية، وفي مدينة القامشلي أيضًا، يُعيّن النضالات الأميركية عن تهريب النفط بين PYD والنظام إلى رغبة الأسرى في أن يسمح النظام دون اتفاق انتقال سياسي للسلطة، لضمان عدم حدوث فوضى في سوريا.

وتتعدد الطرق المتبعة في تهريب النفط، بين هاتين الجهتين، أبرزها طريق أبو خشب-الرقه الذي تم عبره صهاريج النفط القادمة من حقول النفط في محافظة الحسكة، بالإضافة إلى المعابر البحرية المنتشرة على طول نهر الفرات ضمن مناطق السيطرة للطرفين، على الرغم من إغلاق PYD لهذه المعابر من حين إلى آخر.
الفصل الثالث
حقول الغاز في سوريا:

إنتاج الغاز قبل التسعينيات من القرن العشرين، بدأ اهتمام النظام السوري بتطوير إنتاج الغاز، وذلك تزامنًا مع ازدياد الاهتمام العالمي بالغاز، وبعد أن أقامت الشركة السورية للنفط SPC الغاز المصاحب الذي ينتج من حقول النفط واستعملته لتوليد الطاقة في الحقول. أقامت شركة (شل) معاملًا للغاز في حقل العمر قرب مدينة الميادين، استثمار الغاز المرافق لإنتاج النفط، ثم كانت أول اكتشافات الغاز الكبرى من قبل الشركة السورية للنفط في منطقة غرب جنوب سوريا. ثم أنشأت الحكومة معاملاً غاز كونيوكو للشركة السورية للغاز، وشركة (بتروكندا) الكندية، وشركة (أينا) الكرواتية.

وفي عام 2009، بلغ الاحتياطي الجيولوجي للغاز 698.6 مليار م3، منها نحو 409.8 مليار م3 قابل للإنتاج، وحتى 2008 كان 125.2 مليار م3 من الاحتياطي الغازي استخرج. وكان الاحتياطي القابل للإنتاج 2008 في عام 2009 بحسب الجدول رقم (12) يبين احتياطي سورية من الغاز سنة 2009 بحسب المناطق (مليار م3).

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنطقة</th>
<th>الإنتاج الانتراوي 2008</th>
<th>الإنتاج المرتفع الجيولوجي</th>
<th>الإنتاج القابل للإنتاج</th>
<th>الاحتياطي الغازي 2008</th>
<th>الانتاج المرتفع</th>
<th>الاحتياطي الجيولوجي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجسرة</td>
<td>33.1</td>
<td>20.32</td>
<td>53.3</td>
<td>143.6</td>
<td>73</td>
<td>73</td>
</tr>
<tr>
<td>الجبرة</td>
<td>29.2</td>
<td>17.14</td>
<td>46.4</td>
<td>70</td>
<td>208</td>
<td>208</td>
</tr>
<tr>
<td>دير الزور</td>
<td>34.9</td>
<td>75.30</td>
<td>110.2</td>
<td>208</td>
<td>208</td>
<td>208</td>
</tr>
<tr>
<td>شمال المنطقة الوسطى</td>
<td>39</td>
<td>0.87</td>
<td>39.9</td>
<td>57.2</td>
<td>57.2</td>
<td>57.2</td>
</tr>
<tr>
<td>المنطقة الوسطى</td>
<td>26.5</td>
<td>11.3</td>
<td>37.8</td>
<td>43.3</td>
<td>43.3</td>
<td>43.3</td>
</tr>
<tr>
<td>جنوب المنطقة الوسطى</td>
<td>121.8</td>
<td>0.41</td>
<td>122.2</td>
<td>173.5</td>
<td>173.5</td>
<td>173.5</td>
</tr>
<tr>
<td>Total</td>
<td>284.6</td>
<td>125.25</td>
<td>409.8</td>
<td>698.6</td>
<td>698.6</td>
<td>698.6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بلغ إنتاج سورية من الغاز الذي يورد لشبكة نقل الغاز في عام 2010 نحو 25 مليون م3 في اليوم، أي نحو 9 مليارات م3 في العام، بعد أن جاءت أخراني الغاز سلسلة في الحقول لإنتاج الكهرباء أو بعد حقنها في الآبار لتحفيز إنتاج النفط فيها. ويرجع ما بين 25 و35% من معدل الغاز المنتج، وننطلق الغاز السنة 2010 يسدا
جزاءً من احتياج سورية لتوليد الكهرباء، وكان الجزء الباقى من إنتاج الكهرباء يعتمد على الفيول، إضافةً إلى إنتاج السدود المائية من الكهرباء، وهو جزء صغير.

حقول الغاز في المنطقة الوسطى:

إضافة إلى حقول النفط في الحسكة ودير الزور والرقة، التي تنتج غازًا مع إنتاج النفط، تتركز مناطق حقول الغاز في سورية في المنطقة الوسطى في سورية، وتحتوي على مكامن وطبقات غازية كثيفة (انظر الخريطة رقم 3)، وتحديدًا منطقة جبل شاعر (الذي يضم حقولًا عدة للغاز), الذي يضم وحده عدة عدة للغاز، تُنتج ما يقارب ثلاثة ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي, (انظر الخريطة رقم 3). وكان تنظيم (داعش) قد سيطر على حقل غاز شاعر، في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وهو حقل في غاية الأهمية، بسبب توريده للغاز إلى معامل إيبلا الذي يحتوي على محطة معالجة الغاز في ريف محافظة حمص. تقوم بدورها بتأميم غاز الميثان الجاف إلى محطات توليد الكهرباء، ومن هنا تأتي أهمية حقل شاعر الذي وقعت عليه عمليات كشف نشأت بين النظام السوري وتنظيم (داعش) في أواخر العام 2014. أدت إلى تضرر محطة تجميع الغاز ضمن الحقل نفسه. الأمر الذي أدى إلى إغلاق معظم الآبار.

(51) يوجد في شمال وجنوب وغرب تدمر، عدد من حقول الغاز، تعمل فيها الشركات القوية للغاز، وهي شركة حكومية وشركات أجنبية مثل بروكينا، وإيبلا الكرواتية، بالإضافة إلى شركة إيبلا.

(52) يقع حقل غاز شاعر على بعد 150 كم شمال غرب مدينة تدمر.

(53) العربي، حقول النفط والغاز في سوريا أين تنتشر الحقول ومن المستفيدين، آذار/مارس 2020.

خريطة رقم 2 تظهر مناطق توزع حقول النفط والغاز في سورية

(54) الخريطة هي من وثائق وزارة النفط السورية غير منشورة.
الخريطة رقم 3

المصدر: الشركة السورية للغاز

وهناك مكمان وأبار غازية عدة في المنطقة الوسطى من سورية، وهي مدينة قارة في ريف محافظة دمشق التي تحوي حقل قارة 1 و3 وبريج وصيد.

منطقة تدمر هي كذلك منطقة حيوية في سورية، ليس لأنها مدينة أثرية وتاريخية فحسب، بل لأنها تقع ضمن المنطقة الوسطى من سورية، على الطريق الدوليواصل من الحسكة ودير الزور في المنطقة الشرقية وصولاً إلى العاصمة السورية دمشق، وتشكل صلة الوصل بين مناطق إنتاج النفط والغاز شمال شرق سورية، ومحطات توليد الكهرباء الواقعة جنوب وغرب سورية (انظر الخريطة رقم 4). كما تحتوي على حقول غاز عدة في محيطها، حيث كانت تنتج هذه الحقول ما يقارب تسعة ملايين متر مكعب من الغاز يوميًا، وهي حقول أراك وهبيس وحبان ونبع والبعل وبذار والمهر ونجيب والسخنة وثوب رباح. (انظر الجدول رقم 13)

الجدول رقم (13) حقول الغاز في المنطقة الوسطى من سورية

<table>
<thead>
<tr>
<th>No</th>
<th>الحقل</th>
<th>المستثمر</th>
<th>شركة التشغيل</th>
<th>الطاقة الإنتاجية للحقل (مليون متر مكعب في اليوم)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>حقل الشاعر</td>
<td>شركة بتروكندا</td>
<td>شركة إيبلا</td>
<td>2.5 مليون متر مكعب</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>حقل ججار</td>
<td>شركة إينا الكرواتية</td>
<td>شركة حيان</td>
<td>3 مليون متر مكعب</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>حقول جنوب غرب تدمر</td>
<td>الشركة السورية للغاز</td>
<td>الشركة السورية للغاز</td>
<td>6 مليون متر مكعب</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>حقول شمال تدمر</td>
<td>الشركة السورية للغاز</td>
<td>الشركة السورية للغاز</td>
<td>3 مليون متر مكعب</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>حقول نفط الحسكة</td>
<td>الشركة السورية للنفط</td>
<td>الشركة السورية للنفط</td>
<td>استهلاك ذاتي</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>حقول نفط الجبسة</td>
<td>الشركة السورية للنفط</td>
<td>الشركة السورية للنفط</td>
<td>استهلاك ذاتي</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الخريطة رقم 4 تظهر التوزيع الجغرافي لمصانع وأناابيب النفط والغاز في سورية

ومن الحقول التي تعرضت للدمار، بسبب العمليات العسكرية المرافقة للمعارك بين تنظيم (داعش) ونظام الأسد عام 2014 و2015. حسلا البيل وأراك للغاز، ويحتوي الأخير على محطة تجميع للغاز، يمر من خلالها الغاز من منطقة تدمر إلى المحطة المركزية في مدينة تدمر. (57) فضلًا عن سيطرة التنظيم في العام نفسه، أي 2015، على حقل جبل النفطي ومحطة الضخ T3 شرق تدمر.

وفجّر تنظيم (داعش) حقل جبالية الغاز، الذي كان يعود لشركة حيان، وكانت تستثمر فيه شركة إينا.


الكرواتية(58)، حيث بث وكالة (أعماق) التابعة لتنظيم (داعش) إصدارًا مصورًا يُظهر تفاصيل تفخيخ المعمل، وجرى تنظيم (داعش) فعلته هذه أن المعمل يُدمر على النظام السوري عائدات مالية ضخمة. يستفيد منها النظام بتمويل آلته العسكرية. يُعد هذا الجُهل أحد أكبر حقول الغاز في سوريا(59)، وكان ينتج يوميًا حوالي 3 مليون متر مكعب من الغاز. كما كان يغذي محطات توليد الكهرباء في المحافظات الجنوبية من سوريا.

الصورة رقم 4 تظهر تفجير (داعش) لمعمل حيان الغازي في ريف محافظة حمص

المصدر: 1

من جانب آخر، بحسب وزارة النفط والثروة المعدنية في حكومة النظام السوري، تحتوي منطقة حوض الدو(60) على احتياطي يبلغ 47 مليار متر مكعب من الغاز. وقد افتتح النظام السوري عام 2017 مشروعًا أسماه "غاز شمال دمشق"، من أجل التنقيب عن الغاز واستخراجه في منطقة قارة في ريف دمشق. ويشمل (61) العربي الجديد، (داعش) يفجر إحدى أهم شركات الغاز في سوريا، كانون الثاني/ يناير 2017.

https://bit.ly/3eUW7J1

(58) منطقة "حوش الدو" تمتد من دير عطية في القلمون حتى الفسطاط في محافظة حمص.
(59) جعفر حيان (حاليًا) للغازم إنجازه أواخر العام 2009. (شركة حيان للنفط والغاز بين شركة الكرواتية شركة INA-Industrial Nafte) وكان مقدرًا له معالجة نحو 4 مليون م3 من الغاز يوميًا. وإنتاج 3 مليارات من الغاز في اليوم. 5000 برميل/ اليوم من المكثفات و180 طنًا من الغاز المنزلي. سمير سعيفان، آثار الأزمة على قطاع النفط والغاز، دراسة غير منشورة.
(60) منطقة "حوش الدو" تمتد من دير عطية في القلمون حتى الفسطاط في محافظة حمص.
(61) هذه الأرقام صادرة عن وزير النفط والثروة المعدنية السابق سفيان العلاو. ضمن تقرير لمجلة "عنب بلدي" بعنوان: "روسيا في طريقها للهيمنة على غاز المتوسط. الصادرة في كانون الثاني/ يناير 2019.

المشروع بضع أبار. هي "قارة 1" بإنتاج 450 ألف متر مكعب/يُومًا، وحقول "بريد 1" بإنتاج 250 ألف متر مكعب/يُومًا، وحقول "قارة 3" بإنتاج 400 ألف متر مكعب من الغاز/يُومًا.

وعندها لا بدّ من التنبيه إلى أن فريق البحث يشكك في صحة هذه المعلومات التي يعتقد أن النظام يروجها لخدمة مصالحه، ولم تذكر المصادر استثمارات جديدة في هذه المناطق.

حقول النفط شرق سورية... القاسم المشترك بين أميركا وروسيا:

انتهى حملة التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في نهاية آذار/مارس 2019، بعد انتهاء معركة الباغوز المعقل الأخير لتنظيم (داعش) في مدينة البكوك، على الحدود السورية العراقية، ومعها بدأ الحديث عن إعادة تأهيل المناشات النفطية التي تعرضت للقصف والدمار وشهدت أعمالًا عسكرية. تحدّثت المناشات النفطية الواقعة في محافظة دير الزور، على اعتبار أن حقول وأبار النفط في محافظة الحسكة لم تشهد تغييرًا كبيرًا، كما ذكرنا سابقاً.

وقد تحدث الرئيس الأميركي السابق دونالد تрамب مرات عديدة، حول سبب وجود القوات العسكرية من ExxonMobil. وينتهي عليه إرسال شركة من أجل إعادة تأهيل تلك المناشات النفطية وضمان عودتها للإنتاج مجددًا، ولكن الغرض من هذا الحديث كان إعلاميًا، بما في ذلك من تداعيات قانونية. على الرغم من عدم امتلاك دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه الأمور، ولكن في المحصلة فإن ما يُسمى "قوات سوريا الديمقراطية" ليس لها أي مبرر قانوني، يسمح لها بإبقاء وعقد أي صفقة من دون موافقة الدولة السورية، ولو كان وقوعها أكرًا وأفعًا. حتى لو سلمنا بالاختلاف الكبير بين موارد القوى، بين النظام السوري والإدارة الأمريكية، أي عدم قدرة النظام السوري، وهو الفائز للشرعية أساسًا، على كسب أي معركة قانونية ضد دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

 ضمن هذه الظروف، أصدرت وزارتا الخارجية والخزانة الأميركية إعفاءً يمنح بموجبه شركة Delta Crescent إمكانية توزيع مصدر النفط وشركة Delta Crescent. وذالك من أجل زيادة إنتاج النفط وتوفير دخل يُفرّق بالملايين الدولارات لمقرا الانتخابات الكردية. وهي شركة منظمة بموافقة قوانين ولاية Delaware في شباط/فبراير 2019، وقد حصلت على ترخيص مكتب مرافعة الأصول الأجنبية OFAC للعمل في سوريا، ومن الشركات المساهمين فيها، نذكر السفير الأمريكي السابق.


إلى الدنمارك السيد جيمس كينج، وجيمس ريز، وهو ضابط سابق في قوات النخبة التي تعرف باسم الدلتا Gulf Sands التابعة للجيش، وجون بي دوربر جونيو، وهو مسؤول تنفيذي سابق لدى شركة
أو وزارة الدفاع الأمريكية الذين ذكرنا أنه ليس لديهم ارتباطات مع أي شركة خاصة حول حقول النفط في المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا.

الملاحظ في الأمر هو التصريحات المتناقضة، من تيارات مختلفة ضمن الإدارة الأمريكية، مثل البنتاغون أو وزارة الدفاع الأمريكية الذين ذكروا أنه ليس لديهم ارتباطات مع أي شركة خاصة حول حقول النفط في سوريا.

على أرض الواقع، باشرت منتصف العام 2020 ما يُسمى «الإدارة الذاتية» بحفاوة إعادة تأهيل آبار النفط في حقول الرميلان، وذلك من أجل زيادة كمية إنتاج النفط الخام، وتتم عمليات التأهيل عبر إصلاح أنابيب النفط وربطها بالمحلات الرئيسية، فضلاً عن صيانة الآبار المتوقفة عن الإنتاج.

في ظل الظروف التي تحتم صيانة أكبر، لأنها شهدت عمليات عسكرية أشرس، وتعرضت للدمار أكثر من مثيلاتها. نسبيا، شركة الجزيرة التابعة لـ Delta Crescent Energy في محافظة الحسكة. وهي المسؤولة بالكامل عن الجوانب الفنية والتقنية في مجال النفط. ومن أجل البدء في عمليات الصيانة هذه، قامت «الإدارة الذاتية» بسحب قواتها من بعض الحقول النفطية في محافظتي الحسكة ودير الزور، وحلت محلها قوات خاصة لحماية المنشآت النفطية، وهي تتبع مباشرة للقوات الأميركية.

ولكن الإدارة الأمريكية الجديدة، برئاسة جو بايدن، قررت منتصف العام 2021 عدم تمديد الإعفاء من العقوبات الذي كانت قد منحته إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لشركة النفط الأمريكية.


(67) Lara Seligman and Ben Lefebvre, Little-Known US firm secures deal for Syrian oil, Politico, March 2020, https://politi.co/3qS7rKz

(68) تلفزيون سوريا، الإدارة الذاتية تعمل على زيادة إنتاج حقول النفط في رميلان، تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

(69) تلفزيون سوريا، «دلتا إنريجي» تستعد للبدء في استثمار النفط شمال شرقي سوريا، كانون الأول/ ديسمبر 2020.
وهي الشركة الوحيدة التي حصلت على إعفاء من العقوبات من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، فهي الشركة الوحيدة التي حصلت على إعفاء من العقوبات من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في شمال شرق سورية، وبررت الإدارة الأمريكية هذا القرار بأنه تصحيح في السياسة السابقة وليس تغييرًا كاملاً، على الرغم من أن شركة Delta Crescent Energy قد حصلت بعد أن أصبح جو بايدن رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، على خصوصية تصدرت من وزارة التجارة الأمريكية لشحن معدات إنتاج أميركية الصنع إلى شمال شرق سورية، وتشمل هذه المعدات عادات تعمل بالطاقة الشمسية لراقبة النفط من حقول المنطقة الشرقية (70).

ولبد من الإشارة إلى أن استغلال قوات سوريا الديمقراطية، بإدارة حقول النفط التي تسيطر عليها هو وقوع موارد سورية الطبيعية وثرواتها التي لم يستفد منها الشعب السوري يومًا، لأن ما يوزع من المبلغ في الإنتاج الكلي، وخصوصًا أن واردات (قسد) المالية من النفط هي خارج خزينة الدولة، ويعود هذا تعزيزًا للاقتصاد الحرب وفرض قوى الأمر الواقع تدعمه الإدارة الأميركية (72)، ولا يستفيد من هذه العادات الشعب السوري، حيث يذهب قسم منها لصالح قادة حزب العمال الكردستاني في جبال كردستان، تتكرر بنسبة بعدد 15%، لأن أي نشر من أبار النفط في المنطقة الشرقية يثير على أحد قيادي حزب العمال الكردستاني في جبال كردستان (73).

وبسبب خروج معظم أبار النفط عن سيطرة النظام السوري، وسبي العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري منذ عام 2012، أصبح هناك نقص حاد في تأميم المشتقات النفطية، ويؤدي هذا الأمر إلى انقطاع تيار الكهرباء في فترة طويلة، ولكن النظام السوري ظل يبحث عن مصادر إضافية لتحل على المشتقات النفطية، وقد دفع ذلك إلى توقيع عقود عدة عام 2020 مع روسيا، من أجل استيراد البترول والمازوت، وكانت النسبة المنقولة عليها مع روسيا هي 360 ألف طن من البترول والمازوت، وصلت إلى سورية بشكل متتالي خلال خمسة أشهر من العام 2021 (74).


(72) خصوصًا أن قسمًا من واردات هذه الجيات كرواتب لعناصر وميليشيات ميليشيات (قسد) التي يقدر عددها بحوالي 100 ألف مقاتل.

(73) أشار جواب المدعي «فرزات» المشرف على حقل الغاز للنفط، في تصريح عام 2020، بسبي مصادر النفط، وحل محله شخص يدعى عدنان، بالإضافة إلى شخص آخر يدعى عدنان، وهو مسؤول عن حقل العزبة، وشخص آخر يدعى عدنان، وهو مسؤول يعدهما جميعًا يدعى عدنان، وكالة جرسبرس، عائدات النفط في شمال شرق السورية، كانون الثاني/يناير 2020.


(74) عدنان عبد الرازق، إدراك تجار الحرب: النظام السوري يستورد النفط من روسيا عبر رجال الأعمال، شباط/ فبراير 2021.
تقدير الدمار المادي في قطاع النفط والغاز:

تشمل الخسائر المادية مجموع قيمة التجهيزات والمعدات والسيارات، وموجودات المستودعات، وتخريب الأنابيب والمرافق والطرق في حقول النفط والغاز. غير أن التقدير الدقيق للضرر الحاصل في آبار النفط والغاز يحتاج إلى زيارات ميدانية، بهدف الكشف عليها وتقدير حجم الدمار فيها، وهو ما لا يمكن القيام به حاليًا. وما ورد في هذا البحث يعتبر بشكل أساسي على الإحصائيات المنشورة والمعلنة وعلى بعض التقديرات والمعلومات من شهيد عيان، ومسألة تقييم الأضرار ومستلزمات الإصلاح وتكاليفه بحاجة إلى دراسة ميدانية من قبل فنيين وخبراء على معرفة بصناعة النفط، إذ يبقى النفط والغاز أحد المصادر الذاتية الرئيسة التي يمكن أن تساهم في إعادة إعمار سورية.

ويحسب الأرقام الصادرة عن وزارة النفط التابعة للنظام السوري، بلغت خسائر قطاع النفط في سورية 91.5 مليار دولار(75)، منها 19.3 مليار دولار كخسائر مباشرة في المعدات، وذلك لأسباب عدة، منها قصف الطيران الجوي، كطيران النظام السوري وطيران التحالف الدولي (76).

من جهة أخرى، قام فريق البحث بتقدير قيمة فوات فرصة استمرار عائدات النفط، بسبب توقف الإنتاج عن جراء الحرب، وبني حساباته على الفرضيات الآتية:


3. قمنا بالحساب وفق الجدول المبين أدناه رقم 14: فكانت القيمة تقدر بمليار 83 دولار أمريكي، وهي لا تشمل قيمة فرصة إيرادات الغاز الضائع.

(75) وهو الرقم الإجمالي للخسائر، أي الخسائر الناجمة عن الدمار المادي، وخسائر فوات الفرص.
(76) خسائر شركة الفرات للنفط، تموز/-Julio 2019.

https://bit.ly/3Tk3TBE
جدول رقم 14: تقييمات لقيمة النفط السوري على افتراض عدم قيام الحرب

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة/ الوحدة</th>
<th>القيمة</th>
<th>الوسطي السعر المعتدل</th>
<th>الوسطي سعر برميل أوبك</th>
<th>الإنتاج السنوي</th>
<th>الإنتاج اليومي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2011</td>
<td>دولار أمريكي 14,151,561,000</td>
<td>102.03</td>
<td>107.4</td>
<td>138700000</td>
<td>380000</td>
</tr>
<tr>
<td>2012</td>
<td>دولار أمريكي 13,668,885,000</td>
<td>104.025</td>
<td>109.5</td>
<td>131400000</td>
<td>360000</td>
</tr>
<tr>
<td>2013</td>
<td>دولار أمريكي 12,485,080,500</td>
<td>100.605</td>
<td>105.9</td>
<td>124100000</td>
<td>340000</td>
</tr>
<tr>
<td>2014</td>
<td>دولار أمريكي 10,841,138,750</td>
<td>91.39</td>
<td>96.2</td>
<td>118625000</td>
<td>325000</td>
</tr>
<tr>
<td>2015</td>
<td>دولار أمريكي 5,320,878,750</td>
<td>47.025</td>
<td>49.5</td>
<td>113150000</td>
<td>310000</td>
</tr>
<tr>
<td>2016</td>
<td>دولار أمريكي 4,173,483,000</td>
<td>38.76</td>
<td>40.8</td>
<td>107675000</td>
<td>295000</td>
</tr>
<tr>
<td>2017</td>
<td>دولار أمريكي 5,087,516,000</td>
<td>49.78</td>
<td>52.4</td>
<td>102200000</td>
<td>280000</td>
</tr>
<tr>
<td>2018</td>
<td>دولار أمريكي 6,413,834,750</td>
<td>66.31</td>
<td>69.8</td>
<td>96725000</td>
<td>265000</td>
</tr>
<tr>
<td>2019</td>
<td>دولار أمريكي 5,582,675,000</td>
<td>61.18</td>
<td>64.4</td>
<td>91250000</td>
<td>250000</td>
</tr>
<tr>
<td>2020</td>
<td>دولار أمريكي 5,825,400,000</td>
<td>66.5</td>
<td>70</td>
<td>87600000</td>
<td>240000</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>دولار أمريكي 83,550,452,750</td>
<td>1111425000</td>
<td>1111425000</td>
<td>1111425000</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

 المصدر: حسابات فريق البحث استنادًا لتقارير غير منشورة من الشركة السورية للنفط

فوات إنتاج الغاز:

ذكرنا أن النظام السوري قد استثمر ثروة الغاز، وخاصة بعد سنة 2000، فبني معمل غاز كونيكو، وأبرم عقودًا للتنقيب عن الغاز مع شركات عديدة، مثل شركة بروكيندوك الكندية وإينا الكرواتية، إضافة إلى بناء معملين آخرين للشركة السورية للغاز. وبدأت كميات إنتاج الغاز المصدرة إلى الشبكة، بقصد الاستعمال في توليد الطاقة لتوليد الكهرباء أساسًا، جزءًا صغيرًا للصناعة، حيث وصل الإنتاج عام 2010 إلى نحو 25 مترًا مكعبًا يوميًا، غير أن حقول الغاز قد تعرضت لما تعرضت له حقول النفط من دمار مادي يصعب تقديره الآن، ومن فوات فرص، لم أن الصرب في سورية لم يبدأوا.W وبناءً هنا في الجدول رقم 15 والمخطط البياني رقم 4 كميات الغاز المتوقعة إنتاجها بين 2011 و2020، كما بنينا النسبة التي تغطيها من مجمل الاستهلاك المحلي واختيار الاستيراد.
العام

<table>
<thead>
<tr>
<th>عام</th>
<th>2010</th>
<th>2011</th>
<th>2012</th>
<th>2013</th>
<th>2014</th>
<th>2015</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجموع الطلب على الغاز لتوتيد الكهرباء (الوحدة: ألف متر مكعب)</td>
<td>21956</td>
<td>28053</td>
<td>30119</td>
<td>30810</td>
<td>31743</td>
<td>33941</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمال إنتاج الغاز</td>
<td>18944</td>
<td>12744</td>
<td>10581</td>
<td>9090</td>
<td>7957</td>
<td>5159</td>
</tr>
<tr>
<td>العجز</td>
<td>3290</td>
<td>-1243</td>
<td>1067</td>
<td>1070</td>
<td>3522</td>
<td>35178</td>
</tr>
</tbody>
</table>

العام

<table>
<thead>
<tr>
<th>عام</th>
<th>2016</th>
<th>2017</th>
<th>2018</th>
<th>2019</th>
<th>2020</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجموع الطلب على الغاز لتوتيد الكهرباء (الوحدة: ألف متر مكعب)</td>
<td>35178</td>
<td>37030</td>
<td>37033</td>
<td>39143</td>
<td>41190</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمال إنتاج الغاز</td>
<td>38700</td>
<td>38100</td>
<td>38100</td>
<td>38700</td>
<td>39143</td>
</tr>
<tr>
<td>العجز</td>
<td>3522</td>
<td>3290</td>
<td>-1243</td>
<td>1067</td>
<td>1070</td>
</tr>
</tbody>
</table>

جدول رقم 15 يظهر تفتيضات لإنتاج الغاز في سورية مع المقارنة ما بين إجمالي الطلب ومقدار العجز. وهو يظهر مقدار العجز الذي بدأ بالارتفاع الذي كان متوقعًا كسيناريو في حال عدم اندلاع الحرب في سورية، وهو يؤكد ما أوردناه في متن هذا البحث سابقًا: أن سورية كانت ذاهبة باتجاه أن تصبح مستوردًا صافيًا للطاقة.

(77) على افتراض سيناريو عدم اندلاع الحرب، المصدر حسابات فريق البحث بناءً على دراسات سابقة غير منشورة أعدتها وزارة النفط والثروة المعدنية.
مخطط رقم 4

الطلب على الغاز الطبيعي ورسميته المتوقع بما فيها مصادر الإقتصادات المستقبلية حتى 2020
الفصل الرابع
دمار قطاع توليد الكهرباء

طاقة توليد الكهرباء واستهلاكها سنة 2010:

بلغت قدرة توليد الكهرباء المركبة في سورية سنة 2010 نحو 8500 ميغاواط، منها نحو 8000 قيد التشغيل، وتناجي نحو 42 مليار كيلو واط سنويًا. وقد تتوتّ مصدارت توليد الكهرباء في سورية، ففي الدرجة الأولى يأتي الفيول والغاز، كمصدر رئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية، بنسبة تراوح ما بين 90% و93%. وهذه النسبة تأتي من مصادرين: الأول هو الفيول بنسبة تقل عن 60%، والصدر الثاني هو الغاز الطبيعي بحدود 34%. أما الباقى فيتم توليده بمن المحطات الكهرومائية التي أنشئت على السدود، بنسبة تقل عن 6%. وكان الباقى يولد من مولدات ذاتية تخص بعض المنشآت الخاصة غالبًا.

جدول رقم 16 توليد الكهرباء في سورية 2005 – 2010

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التوليد باستخدام الفيول</td>
<td>26644364</td>
<td>20235196</td>
<td>13594482</td>
<td>12270810</td>
<td>13409592</td>
<td>13082546</td>
</tr>
<tr>
<td>التوليد باستخدام الغاز</td>
<td>15710140</td>
<td>20215142</td>
<td>23470294</td>
<td>21750961</td>
<td>13409212</td>
<td>17371688</td>
</tr>
<tr>
<td>التوليد بواسطة السدود المائية</td>
<td>2603459</td>
<td>1924805</td>
<td>2872245</td>
<td>3525506</td>
<td>3994229</td>
<td>3446316</td>
</tr>
<tr>
<td>غيرها</td>
<td>1271946</td>
<td>723087</td>
<td>868364</td>
<td>900510</td>
<td>6468777</td>
<td>850930</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع (مليون كيلو واط سنويًا)</td>
<td>46231919</td>
<td>43100239</td>
<td>40807393</td>
<td>38449794</td>
<td>37283816</td>
<td>34753485</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة توليد الكهرباء للعام 2010

بسبب معدل التزايد السكاني المرتفع في سورية والمقدر بـ 2.45% سنويًا، إضافة إلى تزايد أعداد العامل والأبنية السكنية والخدمية: تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية. وآدى ذلك إلى ضغوط شديدة على طاقة التوليد المحدودة في ثمانينيات القرن العشرين، ولم تستطع الدولة توسيع تلك الplatca، بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة، فكان هناك تقيين شديد على تزويد البيوت والمؤسسات بالكهرباء. وقد تراجعت الأزمة خلال تسعينيات القرن العشرين، نتيجة بناء عدد من محطات التوليد، وتحسن الوضع المالي لموازنة
الدولة. بعد تزايد إنتاج النفط وبعد المكافأة التي حصل عليها حافظ الأسد لمشاركته سنة 1991 في حرب الخليج الثانية تحت القيادة الأمريكية، يهدف إخراج صدام حسين من الكويت، وتُقدر نسبة الزيادة السنوية لاستهلاك الكهرباء بحوالي 10%، خلال تسعينيات القرن العشرين.

وفي عام 2010، صدر القانون رقم 32 الذي سمح لأول مرة بمشاركة القطاع الخاص في إنتاج وتوزيع وتعبئة الكهرباء. هذا القرار جاء ضمن التوجه الذي ساد بعد تولي بشار الأسد للسلطة، وهو ما يُسمى بمفهوم «الاقتصاد الحرا». وتفتح المجال أمام القطاع الخاص كمؤسسات التعليم والصحة، ومؤسسات الأعمال الأخرى تميزها بحرية الاستثمار، وعموم ثورات الربيع العربي. قد جعلت المستثمرين يعيدون حساباتهم مرة ثانية، وهذا التخوف أمر طبيعي لدى رجال الأعمال، عند وجود اضطهاب في المنطقة. وهم الذين يبحثون عادةً عن بيئة مستقرة للاستثمار، وبالتالي لم يكن هناك أي استثمار للقطاع الخاص في توليد الكهرباء.

بعد اندلاع الثورة في سوريا، واستخدام النظام للعنف المفرط، وتحول البنك إلى ساحة صراع مفتوحة تدخلت بموجهاً قوى إقليمية وعربية ودولية ومليشيات طائفية: نضرات البيئة البيئية في منطقة كبيرة، خصوصًا أن طيران النظام السوري كان يستهدف البيئة البيئية والقطاعات الحيوية في أي منطقة تضرر عن سيطرته. كشبكات المياه والكهرباء، والطرق والمشافي، والمصانع التعليمية، فضلًا عن أنه كان يستخدم قطع الطيار الكيميائي كنوع من العقاب للمدن التي خرجت عن سيطرته، ويشير الإحصائيات إلى تضرر قطاع الكهرباء بشكل لا يفت، وبذلك اضطر الأهل إلى شراء الوقود المولدة الكهربائية الخاصة التي تعتقد على الوقود أو الاشتراك ضمن ساعات محددة من الكهرباء أو ما يُسمى «الأمبارات»، وهي أقرب إلى شبكات بناءً على الطلب المتزايد على استهلاك.

جدول رقم 17: يظهر استهلاك الطاقة بطور 66 ميغا واط أو أقل، بين 2000 - 2009

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة</td>
<td>1832</td>
<td>1619</td>
<td>1405</td>
<td>1199</td>
<td>1173</td>
<td>1076</td>
<td>855</td>
<td>931</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعة</td>
<td>7966</td>
<td>7771</td>
<td>7338</td>
<td>7044</td>
<td>6734</td>
<td>6253</td>
<td>5484</td>
<td>4834</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستهلاك التجاري</td>
<td>3262</td>
<td>3020</td>
<td>2800</td>
<td>2494</td>
<td>2243</td>
<td>2095</td>
<td>1847</td>
<td>1494</td>
</tr>
<tr>
<td>غيرها (مدنيات حكومية وتنمية وإدارة شوارع)</td>
<td>1384</td>
<td>1233</td>
<td>1428</td>
<td>1621</td>
<td>1554</td>
<td>1537</td>
<td>1265</td>
<td>1037</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستهلاك الذاتي</td>
<td>14358</td>
<td>13886</td>
<td>13234</td>
<td>12346</td>
<td>10993</td>
<td>9940</td>
<td>8139</td>
<td>7244</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>28803</td>
<td>27529</td>
<td>26205</td>
<td>24703</td>
<td>22696</td>
<td>20901</td>
<td>17591</td>
<td>15540</td>
</tr>
<tr>
<td>الطاقة المتاحة لموت الاستهلاك 66 كيلو واط أو أقل</td>
<td>38727</td>
<td>36548</td>
<td>34926</td>
<td>32811</td>
<td>30460</td>
<td>28138</td>
<td>24163</td>
<td>20988</td>
</tr>
<tr>
<td>تدفق سنوي</td>
<td>6%</td>
<td>5%</td>
<td>6%</td>
<td>8%</td>
<td>8%</td>
<td>8%</td>
<td>8%</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>


بعد اندلاع الثورة في سوريا، واستخدام النظام للعنف المفرط، وتحول البنك إلى ساحة صراع مفتوحة تدخلت بموجهاً قوى إقليمية وعربية ودولية ومليشيات طائفية: نضرات البيئة البيئية في منطقة كبيرة، خصوصًا أن طيران النظام السوري كان يستهدف البيئة البيئية والقطاعات الحيوية في أي منطقة تضرر عن سيطرته. كشبكات المياه والكهرباء، والطرق والمشافي، والمصانع التعليمية، فضلًا عن أنه كان يستخدم قطع الطيار الكيميائي كنوع من العقاب للمدن التي خرجت عن سيطرته، ويشير الإحصائيات إلى تضرر قطاع الكهرباء بشكل لا يفت، وبذلك اضطر الأهل إلى شراء الوقود المولدة الكهربائية الخاصة التي تعتقد على الوقود أو الاشتراك ضمن ساعات محددة من الكهرباء أو ما يُسمى «الأمبارات»، وهي أقرب إلى شبكات بناءً على الطلب المتزايد على استهلاك.
الكهرباء المحلية التي تهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية لأحياء عدة في المنطقة نفسها.

والمزيد من الإحصائيات الخاصة بشبكة النقل الكهربائية في سورية. وهي إحصائيات صادرة عن المؤسسة العامة لنقل الكهرباء عام 2012، وتتضمن بيانات شبكة النقل والطاقة المبعة والطاقة المُشتراة.

وعدد العاملين في المؤسسة، برج الإطلاع على الجدول الآتي رقم 12:

الجدول رقم 12 لمنظومة النقل الكهربائية السورية
المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لعام 2012 الصادر عن المؤسسة العامة لنقل الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء.


دمار محطات التوليد أو توقفها عن العمل في سنوات الحرب:

تضررت البنية التحتية خلال سنوات الحرب في سورية، وخرجت معظمها عن الخدمة بسبب العمليات العسكرية والقصف الجوي والمدفعي المتواصل. وكان لعمليات السيطرة على هذه المنشآت الجوية دورًا في
米尔انون القوى بين الطرفين، فمن يسيطر على محطات توليد الكهرباء أو مصادر المياه، أو المنشآت التعليمية، أو المراكز العسكرية، فيبقى رئيسياً في ميزان القوى بين الطرفين، فقد يكون هذا الأمر جديداً في أقصى الافتراض، لأن الحصول على مثل هذه الخدمات لم يكن مجانيًا، بل على العكس تماماً، حيث كان على المدنيين دفع رسوم إضافية، وكان ذلك أمرًا مهذباً للorgiaعلاً، ومع استمرار معاناة المدنيين في تحمل أوزار الحرب الكارثية، وخصوصاً من نزوح أو انتقال من منزله مرات عديدة، الأمر الذي تسبب في نقص المدنيين على جميع الأطراف، وباختصار، سلطات الأمر الواقع، من ميليشيات ويشاقة وفصائل عسكرية. وهذا ما يبتقي على الاليات المحروقات على التيار الكهربائي، فانقطاع الكهرباء أو تقنينها أصبح أمرًا اعتياديًا، بل إن الأمر تحوّل إلى قاعدة، والحصول عليها هو الاستثناء.

أما على مستوى تقييم الضرر الحاصل في هذا القطاع، فقد خرجت أغلب محطات توليد الكهرباء عن الخدمة، وتضررت خطوط النقل بين المحافظات، وتعرضت للتلف، وإما بسبب العمليات العسكرية، وإما بسبب عمليات البدا والسرقة، ومن جانب آخر، انخفض معدل تدفق الوقود إلى محطات توليد الكهرباء، من أصل 15 ألف طن يوميًا، إلى 3000 طن في اليوم، والأمر ذاته ينطبق على واردات الغاز إلى محطات التوليد، التي انخفضت من 20 مليون متر مكعب إلى حوالي ثمانية ملايين متر مكعب في اليوم.

الدمار الذي لحق بالمحطات الكهربائية خلال سنوات الحرب:

لم يتم تحقيق الضرر الحاصل في هذا القطاع، فقد خرجت أغلب محطات توليد الكهرباء عن الخدمة، وتضررت خطوط النقل بين المحافظات، وتعرضت للتلف، وإما بسبب العمليات العسكرية، وإما بسبب عمليات البدا والسرقة، ومن جانب آخر، انخفض معدل تدفق الوقود إلى محطات توليد الكهرباء، من أصل 15 ألف طن يوميًا، إلى 3000 طن في اليوم، والأمر ذاته ينطبق على واردات الغاز إلى محطات التوليد، التي انخفضت من 20 مليون متر مكعب إلى حوالي ثمانية ملايين متر مكعب في اليوم.

المخطوطان الرئيسيان اللذان تم تزويدهما بالكامل بسبب الاقتتال هما محطة كهرباء زيزون في ريف محافظة حماة (544 ميغاواط) ومحطة حلب الحرارية في محافظة حلب (656 ميغاواط)، كما تم تزويدهما بالكامل عن سهيل المثال.

(80) صحفية عنب بلدي، مدن الأميرة، شبكات الكهرباء، 16 أمير، أكتوبر 2016.
(81) صحفية العرب، إمدادات الكهرباء السورية مقبلة على أزمات أكثر شدة، 1/8/2020.
محطات الطاقة في سوريا.

محطتا زيزون الحرارية في سوريا، تمثلان محطتين هامتين في توفير الطاقة الكهربائية للبلد. تقع محطة زيزون في محافظة حماة، وهي تستخدم توربينات تبريد بخارية بتقنية غازية، لتوليد الطاقة بحمولة عالية.

الضرر الأكبر الذي أصاب محطات التوليد كان من نصيب محطة زيزون الحرارية التي تقع في منطقة سهل الغاب في ريف محافظة حماة. فقد قصفها طيران النظام السوري منتصف العام 2015، بعد أن خرجت من سيطرته. وتم تدمير البرج الخاص بتبريد المحطة. (انظر الصورة رقم 6).

المصادر:
- "The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria: World Bank 2017".
- "The Toll of War".

чив (82) "The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria: World Bank 2017".

(82) تعتبر محطة زيزون من المحطات الحرارية الرئيسية في سورية لتوليد الطاقة الكهربائية. وهي عبارة عن ثلاث مجموعات غازية ومجموعة بخارية، مع استثمارات إجمالية تصل إلى 450 مليون يورو، تقع بالقرب من سد زيزون في محافظة حماة. بدأ العمل في المحطة في عام 1996، وهي من تنفيذ شركة (فيات أفيو الإيطالية) و (سيمنس الألمانية). كانت تُرتفع الكهرباء في سورية بحوالي ثلاثة ملايين كيلووات ساعي.
ويبين لنا الجدول أدناه واقع محطات توليد الكهرباء في سورية في مطلع عام 2019:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الوضع الحالي للمحطة</th>
<th>الاسم المحطة</th>
<th>معدل الإنتاج</th>
<th>الطريقة التي تعتمد عليها المحطة في توليد الكهرباء</th>
<th>بدء العمل في هذه المحطة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>محردة</td>
<td>660 ميغا واط</td>
<td>عنفة بخارية تعتمد على الفيول والغاز</td>
<td>1988</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>بانياس</td>
<td>670 ميغا واط</td>
<td>عنفة بخارية تعتمد على الفيول</td>
<td>1987</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>تشرين الحرارية</td>
<td>400 ميغا واط</td>
<td>عنفة بخارية تعتمد على الفيول والغاز</td>
<td>1994</td>
</tr>
<tr>
<td>خارج الخدمة</td>
<td>حلب</td>
<td>1065 ميغا واط</td>
<td>عنفة بخارية تعتمد على الفيول والغاز</td>
<td>2000</td>
</tr>
<tr>
<td>خارج الخدمة</td>
<td>الزارة</td>
<td>660 ميغا واط</td>
<td>عنفة غازية تعتمد على الغاز</td>
<td>2000</td>
</tr>
<tr>
<td>هناك صيانة في بعض أجزاء المحطة</td>
<td>السويدية</td>
<td>172 ميغا واط</td>
<td>عنفة غازية تعتمد على الغاز</td>
<td>1989</td>
</tr>
<tr>
<td>تحت الصيانة</td>
<td>اليم</td>
<td>96 ميغا واط</td>
<td>عنفة غازية تعتمد على الغاز</td>
<td>1995</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تشرين</td>
<td>220 ميغا واط</td>
<td>عنفة غازية تعتمد على الغاز</td>
<td>2010</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>توسع بانياس</td>
<td>260 ميغا واط</td>
<td>عنفة غازية تعتمد على الغاز</td>
<td>1995</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>جندر</td>
<td>702 ميغا واط</td>
<td>عنفة مركبة تعتمد على الغاز</td>
<td>2011</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>توسع جندر</td>
<td>435 ميغا واط</td>
<td>عنفة مركبة تعتمد على الغاز</td>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الناصرية</td>
<td>480 ميغا واط</td>
<td>عنفة مركبة تعتمد على الغاز</td>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td>خارج الخدمة</td>
<td>زينزاوي</td>
<td>487 ميغا واط</td>
<td>عنفة مركبة تعتمد على الغاز</td>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>درعي</td>
<td>750 ميغا واط</td>
<td>عنفة مركبة تعتمد على الغاز</td>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>توسع تشرين</td>
<td>435 ميغا واط</td>
<td>عنفة مركبة تعتمد على الغاز</td>
<td>2013</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>توسع درعي</td>
<td>750 ميغا واط</td>
<td>عنفة مركبة تعتمد على الغاز</td>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>محردة</td>
<td>25 ميغا واط</td>
<td>عنفة غازية تعتمد على المازوت</td>
<td>1988</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>محطة كهرومانية</td>
<td>880 ميغا واط</td>
<td>محطة كهرومانية</td>
<td>1968</td>
</tr>
<tr>
<td>في الخدمة</td>
<td>محطة كهرومانية</td>
<td>630 ميغا واط</td>
<td>محطة كهرومانية</td>
<td>1999</td>
</tr>
</tbody>
</table>
محاولات إصلاح ما تم تدميره:

في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، تم توقيع اتفاقية بين صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا والحكومة السورية المؤقتة عام 2015 لتمويل مشروع توسيع الشبكة الكهربائية في مناطق مستقلة عن النظام السوري. وتتمثل هذه الاتفاقية في إنشاء جهاز مراقبة بالتعاون مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وشمل ذلك سلسلة من المشاريع ذات الأولوية التي تشمل البناء الثابت والكهرباء والماء والصرف الصحي والتعليم والصحة.

ومن الملاحظ أن هذه الصندوق بقيت محدودة ومخصصة في بعض المناطق التي خرجت من سيطرة النظام، وأن الحالة السياسية التي كان متوقعاً لا تتحقق حتى اليوم.

(84) صناديق عقب بدل، مدن الأمم المتحدة شبات الكهرباء تهار أمام أمين عام الأمم المتحدة، 2016.


(85) صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا، بدأ أعمال البيئة التحتية لتدخل "إعادة تأهيل الموانئ الكهربائيةanner" في محافظة الرقة، أيار/مايو 2021.

المشاريع حبيسة الأوراق، وغايتها خلق نوع من الهم لدى السوريين بأن ثمة فعلًا ما قادمًا.

وفد موقع النظام السوري اتفاقية تعاون مع إيران، من أجل إعادة بناء منظومة الكهرباء في سوريا. تتضمن تطوير صناعة التجهيزات الكهربائية فيها، وإنشاء محطات توليد الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع، إلا أن هذه الاتفاقات تبقى موضع شك، مثلاً مثل الاتفاقات مع روسيا، بسبب عدم قدرة هاينز الدولتين على تقديم أي مساعدة مالية. نتيجة الوضع الاقتصادي الذي تعانيه. خصوصًا أن كلا الدولتين تخضعان لعقوبات اقتصادية من قبل المجتمع الدولي، وخصوصًا من الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى انخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا التي فاقت التحديات الاقتصادية أكثر فأكثر.

في مقابلة تلفزيونية لقناة (الإخبارية السورية) الرسمية، مع وزير الكهرباء في وزارة النظام غسان الزامل في 13 نيسان/ أبريل 2021، قال إنه لا يوجد إمكانية لتفعيل ساعات التقنين الطويلة. وأوضح أن استطاعة التوليد حاليا هي بعدد 2500 ميغاوات. يتم توزيع الكهرباء المولدة على المحافظات السورية. وذكر مثلا أنه يتم توزيع محافظة حلب باستطاعة 230 ميغاوات فقط. بينما كانت الكمية قبل الحرب السورية تبلغ نحو 2000 ميغاوات.

وآثر على كميات الغاز التي تزودها وزارة النفط لوزارة الكهرباء نحو 8 مليارات متر مكعب غاز يوميًا، وهو المتوافر لديها، بينما يبلغ الاعتماد 18 مليونًا.

بعدًا عن التصريحات والمشروعات المتواضعة لإعادة تأهيل قطاع التوليد، يبقى التزويد بالكهرباء ضعيفًا جدًا وأقل من الطلب بكثير. ويؤثر ذلك على تقنين الكهرباء أوقاتًا طويلة. حيث لا تصل الكهرباء إلى البيوت والمنشآت سوى بضع ساعات في اليوم، ويمكن الرجوع إلى التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة الكهرباء التابعة للنظام السوري. عام 2019، وهو آخر تقرير إحصائي صادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء.

امتد تأثير نقص توليد الكهرباء إلى مختلف مناطق الحياة العامة والخاصة، فقد أضيف عامل نقص الكهرباء إلى نقص تحويل الشركات وضعف السوق، وإلى عمل الشركات بجزء من طاقتها الإنتاجية لا يزيد أحيانًا عن 20-30%. مع أن جزءًا كبيرًا ما زال متوافقًا نهائياً. ومن جهة أخرى، فقد أدى ذلك إلى تضرر

هذا الأمر نقلًا عن وسائل إعلام النظام السوري، وكان المصدر هو شركة روسيّة اليوم. 4 مليارات دولار خسائر صناعة قطع الكهرباء في سوريا، 2019. (88)


بلغت إيرادات إيران من مبيعات النفط 7.9 مليار دولار، مابين عامي 2019 و2020، بينما وصلت إيراداتها من النفط إلى 105.6 مليار دولار، في عامي 2011 و2012.


https://www.youtube.com/watch?v=dKjWtMvhoQ

كانت كتلة طاقة التوليد المركبة في 2010 تعادل 8500 ميغاوات. بينما تبلغ المحتويات المذكورة في 2021 و2500 ميغاوات. أي نحو 30% فقط من القدرة المركبة. (89)

التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة الكهرباء التابعة للنظام السوري لعام 2019، وهو آخر تقرير إحصائي صادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء.

https://bit.ly/3KVtLcc
الناس المدنيين وانعكاسه على حياتهم اليومية، خصوصًا أن تقنين الكهرباء ازداد كثيرًا، وأصبح الاعتماد على المولدات ونظام "الأمبيرات" أساسيًا في حياة الناس، وهذا يعني مزيدًا من التكاليف المادية التي ترهق كاهل الأسر السورية التي تعاني أساسًا تبعات الحرب على المستوى الاقتصادي.
الفصل الخامس
مطامع إيران وروسيا في قطاع الهيدروكربون السوري

إيران تنجد النظام:

منذ اليوم الأول، كانت إيران الداعم المباشر للنظام، بكل الأساليب، سواء بالخبراء، أو السلاح، أو المال، أو الميليشيات. وبعد أن فقد النظام سيطرته على حقول النفط، حرصت إيران، بالرغم من العقوبات الأمريكية المعروضة عليها وعلى سورية، على إمداد النظام بجزء من احتياجاته من النفط الخام، على نحو مستمر، وتُقدر شحنتان النفط من إيران إلى سورية، ما بين عامي 2011 و2020، بحوالي 2 مليون برميل شهريًا.(92) أُخرِجت شحنتان النفط التي قُدرت بمليون برميل من النفط الخام، وذلك في الربع الأول من عام 2021، وكانت قد عبرت عبر قناة السويس، على الرغم من العقوبات والضغوط الأمريكية المستمرة على إيران من أجل منعها من تزويد النظام السوري بالنفط.(93) ولذلك فقد وقع النظام السوري مع إيران عقدًا انتمائيًا بقيمة 3.6 مليار دولار، عام 2013، من أجل الحصول على المشتقات النفطية.(94)

وسعى هذا إلى أن لا يوجد تقديرات دقيقة لحدود الخط الاتصالي الإيراني لسورية، حيث إن بعض التقديرات، نقلاً عن صحيفة رویترز، قُدرت ذلك بهندسة 4.5 مليار دولار، عام 2019، وبعض التقديرات الأخرى، ومنها صحفية أسبا تايمز، قُدرت الرقم بحدود 7.6 مليار دولار.(95)

من جهة أخرى، تسعى إيران لتعويض جزء مما تتحمله من إنفاق كبير لدعم النظام السوري، بقدرته البعض بـ 25 مليار دولار، حيث حرصت على السيطرة على بعض حقول النفط والغاز، فسيطرت على البلوك رقم 12، الذي يقع جنوب مدينة البوكمال، ومساحته 7500 كم مربع. سيطرت عليه إيران بموجب العقد الاتصالي الموقع بين طهران ودمشق، وهو في المنطقة التي توجد فيها قاعدة الإمام علي، أكبر قاعدة عسكرية إيرانية في تلك المنطقة. كما أبرم الإيرانيون عقدًا لاستثمار الحقل رقم 27، في مدينة البوكمال في

(92) Reuters, Iran grants Syria $3.6 billion credit to buy oil products, July 2013, https://reut.rs/3eONhwu

(93) صحيفة العربي الجديد، شحنتان نفط إيرانية في طريقها إلى سورية، نيسان/ أبريل 2021.

(94) Middle East Monitor, Iran shipment of 3.5 m barrels of oil approaching Syria, April 2021, https://bit.ly/2QRaqq2


(96) Reuters, Eyeing reconstruction, Syria and Iran strike deal to allow bank transfers, 2019, https://reut.rs/3u6sTNe


محافظة دير الزور على الحدود السورية العراقية، وذلك بعد توقيع عقد مع النظام السوري(100). وقد حصل اصطدام مباشرة بين روسيا وإيران، في حقل الحسيان النفطي في مدينة البوكمال، في الأشهر الأولى من عام 2021. وذلك بعد طلب الشرطة العسكرية الروسية من الميليشيات الإيرانية غماعة الحقل، حيث فرضت إيران المغادرة معللة وجودها بالشرعي، بوجود اتفاقيات وقعتها طيران مع دمشق في فترة سابقة(101).

أطماع روسيا بثروة النفط والغاز المحدودة:

كانت غاية روسيا من تدخّلها في سوريا سياسيةً وإستراتيجيةً أكثر من كونها اقتصادية، ولذلك قامت بحماية نظام الأسد في مجلس الأمن والجيش والجيشية دون اتخاذ أي قرار فعل ضده. بالرغم مما ارتكبه من أعمال ترقى إلى حدود الإبادة البشرية والمجازر ضد الإنسانية، مثل استخدام السلاح الكيميائي، مرت عدة عقود من سنوات الحرب، ولم تكن غاية الرئاسة الاقتصادية. سعت روسيا أيضًا، وخصوصًا بعد تدخّلها العسكري في سورية في أيلول/ سبتمبر من العام 2015، للاستحواذ على الثروات النفطية التي تملكها سورية، مثل غاز المتوسط ومناجم الفوسفات ومنانة طرطوس، من خلال توقيع اتفاقيات بشروط غير عادلة للاقتصاد السوري لفترات زمنية طويلة، كما سعت للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الثروات الباطنية المحدودة في سورية، لتعويض جزء من خسائرها. فقد حاولت وضع يدها على حقل الورد والتوينان النفطي، في المنطقة التي تسيطر عليها قوات النظام السوري في محاورته الدورية، أو كما تعرف بالنسبة للثورة، فقد كانت عليها منذ عام 2015. ومع ذلك، بعد أن أعاد كل من حقل الورد والتوينان الإنتاج عام 2017، حيث يُقدر إنتاج الأول بحوالي 2500 برميل يوميًا، ونحو 5000 برميل يوميًا، وذلك حتى العام الماضي(102). وقد سجلت روسيا خيارات أخرى من النفوذ، حيث شهدت هذه المنطقة خلال السنوات الأخيرة بالإضافة إلى استغلالها من قبل الأنظمة التي تسيطر عليها نظام الأسد، سواء النظام السوري أم النظام الأسد. وقد أفادت هذه الخطوة بعد التوصل إلى قناعة بأن جدوى الاستثمار في الحقل هي شبه معدومة، وبحسب (تلفزيون سوريا)، فإن الروس كانوا يهدفون من تشغيل الحقل إلى توليد الطاقة الكهربائية والربط الأول، والاستفادة من سعتها من الرياح. وبحسب (تلفزيون سوريا)، فإن الروس كانوا يحاولون من تشغيل الحقل إلى توليد الطاقة الكهربائية والربط الأول، والاستفادة من سعتها من الرياح.

وقد تبين لي أن الاستثمارات هناك غير مجدية، وفسخوا خبراءهم.

وكان ذلك سيطرت روسيا على حقل الثورة النفطي وحقل تونان للغاز في محافظة الرقة، بعد أن طردت...


(100) تلفزيون سوريا، خبراء نفط روسي يقيمون حقل الورد والتوينان للاستثمار وزيادة الإنتاج، عبد القادر ضويحي، مارس/ آذار 2012.

(101) تلفزيون سوريا، توافق روسيا وإيران يصطدم في الحسيان في دير الزور، مارس/ آذار 2021.
https://cutt.us/HCJAf

(102) تلفزيون سوريا، خبراء نفط روسي يقيمون حقل الورد والتوينان للاستثمار وزيادة الإنتاج، عبد القادر ضويحي، مارس/ آذار 2021.

(103) تلفزيون سوريا، بعد التقييم، روسي تسحب خبراءه النفطيين من حقول في دير الزور، نيسان/ أبريل 2021.
روسيا عينها على الغاز السوري في مياه المتوسط:

هذا في ما يخص الغاز السوري على البحر المتوسط. أما عن الغاز في البر، فإن سوريا تملك احتياطًا معقّدًا جيولوجيًا، حيث توجد ثلاثة أحواض رسوبية في الساحل السوري، وتشير إليها شركات نرويجية وفرنسية. وهي التي استحوذت على أصول شركة (CCG Vertitas) أمام شركة فرنسية اسمها "آلاف كم مربع"، وهو تحديدًا ما يساوي مساحة سورية المُطلة على البحر الأبيض المتوسط، ولم يُفصح النظام السوري عن هذه المعلومات كالعادة، حيث إن المعلومات المتوفرة عن قطاع الطاقة لا تكون متاحة بشكل كامل.

أما عن الغاز في العالم، ففي عام 2011، أُسلقت شركة نرويجية تدعى INSEIS اسمها في الغالب، وفي عام 2020، أُسلقت شركة فرنسية تدعى "CCG Vertitas"، وهي التي استحوذت على أصول الشركة النرويجية سابقًا، عن نتيجة تحليل المسح السايزمي الذي تم إجراؤه سابقًا، بالقول إن المنطقة البحرية السورية هي منطقة معقّدة جيولوجيًا، حيث توجد ثلاثة أحواض غازية، وهو ما يعكس إشارات مُشجعة على وجود مكاسب ممكنة للنفط والغاز.

هذا في ما يخص الغاز السوري على البحر المتوسط. أما عن الغاز في البر، فإن سوريا تملك احتياطًا معقّدًا جيولوجيًا، حيث توجد ثلاثة أحواض رسوبية في الساحل السوري، وتشير إليها شركات نرويجية وفرنسية. وهي التي استحوذت على أصول شركة (CCG Vertitas) أمام شركة فرنسية اسمها "آلاف كم مربع"، وهو تحديدًا ما يساوي مساحة سورية المُطلة على البحر الأبيض المتوسط، ولم يُفصح النظام السوري عن هذه المعلومات كالعادة، حيث إن المعلومات المتوفرة عن قطاع الطاقة لا تكون متاحة بشكل كامل.

أما عن الغاز في العالم، ففي عام 2011، أُسلقت شركة نرويجية تدعى INSEIS اسمها في الغالب، وفي عام 2020، أُسلقت شركة فرنسية تدعى "CCG Vertitas"، وهي التي استحوذت على أصول الشركة النرويجية سابقًا، عن نتيجة تحليل المسح السايزمي الذي تم إجراؤه سابقًا، بالقول إن المنطقة البحرية السورية هي منطقة معقّدة جيولوجيًا، حيث توجد ثلاثة أحواض غازية، وهو ما يعكس إشارات مُشجعة على وجود مكاسب ممكنة للنفط والغاز.

هذا في ما يخص الغاز السوري على البحر المتوسط. أما عن الغاز في البر، فإن سوريا تملك احتياطًا معقّدًا جيولوجيًا، حيث توجد ثلاثة أحواض رسوبية في الساحل السوري، وتشير إليها شركات نرويجية وفرنسية. وهي التي استحوذت على أصول شركة (CCG Vertitas) أمام شركة فرنسية اسمها "آلاف كم مربع"، وهو تحديدًا ما يساوي مساحة سورية المُطلة على البحر الأبيض المتوسط، ولم يُفصح النظام السوري عن هذه المعلومات كالعادة، حيث إن المعلومات المتوفرة عن قطاع الطاقة لا تكون متاحة بشكل كامل.

أما عن الغاز في العالم، ففي عام 2011، أُسلقت شركة نرويجية تدعى INSEIS اسمها في الغالب، وفي عام 2020، أُسلقت شركة فرنسية تدعى "CCG Vertitas"، وهي التي استحوذت على أصول الشركة النرويجية سابقًا، عن نتيجة تحليل المسح السايزمي الذي تم إجراؤه سابقًا، بالقول إن المنطقة البحرية السورية هي منطقة معقّدة جيولوجيًا، حيث توجد ثلاثة أحواض غازية، وهو ما يعكس إشارات مُشجعة على وجود مكاسب ممكنة للنفط والغاز.

هذا في ما يخص الغاز السوري على البحر المتوسط. أما عن الغاز في البر، فإن سوريا تملك احتياطًا معقّدًا جيولوجيًا، حيث توجد ثلاثة أحواض رسوبية في الساحل السوري، وتشير إليها شركات نرويجية وفرنسية. وهي التي استحوذت على أصول شركة (CCG Vertitas) أمام شركة فرنسية اسمها "آلاف كم مربع"، وهو تحديدًا ما يساوي مساحة سورية المُطلة على البحر الأبيض المتوسط، ولم يُفصح النظام السوري عن هذه المعلومات كالعادة، حيث إن المعلومات المتوفرة عن قطاع الطاقة لا تكون متاحة بشكل كامل.

أما عن الغاز في العالم، ففي عام 2011، أُسلقت شركة نرويجية تدعى INSEIS اسمها في الغالب، وفي عام 2020، أُسلقت شركة فرنسية تدعى "CCG Vertitas"، وهي التي استحوذت على أصول الشركة النرويجية السابق...
تجعل الحديث عن توفير الغاز السوري أمرًا شبه مؤكد (108). (انظر الجدول أدناه رقم 19):

جدول رقم 19 يوضح أبرز الاكتشافات المتعلقة بالغاز شرق البحر المتوسط (109).

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقديم الكميات الممكنة (مليار متر مكعب)</th>
<th>الموقع الجغرافي</th>
<th>سنة الاكتشاف</th>
<th>اسم الحقل</th>
<th>No</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>30</td>
<td>أراضي السلطة الفلسطينية</td>
<td>2000</td>
<td>غزّة مارين</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>280</td>
<td>إسرائيل</td>
<td>2009</td>
<td>تمار</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>620</td>
<td>=</td>
<td>2010</td>
<td>ليفياتان</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>34</td>
<td>=</td>
<td>2012</td>
<td>تنانين</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>51</td>
<td>=</td>
<td>2013</td>
<td>كارش</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>90</td>
<td>=</td>
<td>2014</td>
<td>روبي</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>140</td>
<td>=</td>
<td>2011</td>
<td>أفروديت</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>850</td>
<td>=</td>
<td>2015</td>
<td>ظهر</td>
<td>9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ويحسب تقاطعات عديدة، تُشير إليها أدبيات البحث، فإن الهدف من أغلب تصريحات النظام السوري سياسي أكثر من كونه اقتصاديًا. والهدف منها خلق انطباع بأن سوريا ونظامها مُستهدفان بسبب هذه الثروات الباطنية غير المكتشفة، وتحديداً الاحتياطي السوري في مياه البحر الأبيض المتوسط.

وصرح وزير «النفط الثروة المعدنية» في النظام السوري علي غانم، عام 2019، بأن من المتوقع البدء في الإنتاج التجاري للغاز عام 2023. وأشار إلى أن الاحتياطي المُقدر لبلوك واحد، من القطاعات الأربعة الموجودة في البحر الأبيض المتوسط في المنطقة الخاصة بسورية، يعادل احتياطي الـ18 السوري بالكامل، ويتقدّر بحوالي 250 مليار متر مكعب للبلوك الواحد. وهذه الإحصائيات صادرة عن مصدر واحد، هو النظام السوري. (110). ولذلك لا تستطيع التحقق منها بشكل كامل، إذ لا توجد على أرض الواقع إحصائيات دقيقة حول هذا الموضوع. ولم تكن هناك عمليات مسح استكشافية كافية لتقدير موضوعي لكميات الاحتياطي، ويبدو أنها أرقام مبالغ فيها.

(108) مركز جرمون للدراسات المعاصرة، ننفق البحر السوري في قبضة فاسدي «بنما» و«أوف شور»، أيلول/سبتمبر 2020.

https://bit.ly2/NoFiRJ

(109) حقول الغاز المكتشفة في البحر الأبيض المتوسط لآثار معلومات عن أي حقل للغاز في المياه السورية على المتوسط. المصدر: شبكة الجزيرة 2020. كجزء من مآلات المتوسط. من يربح حرب الغاز القادمة؟


(110) روسيي اليوم، سوريا تنتظر إنفاذ الغاز التجاريًا عام 2023، أيار/مايو 2019.

وتحسب وزير النفط والثروة المعدنية في حكومة النظام السوري، فإن الوحدة 23 هي حقل غاز، مساحته 2159 كم مربع. ويعتقد بالعاصمة السورية دمشق، أما الوحدة 7 في حقل نفط مساحته 9351 كم مربع. ويقع شرق الفرات، واحتياطات الغاز هي 250 مليار متر مكعب في كل وحدة.

صورة رقم 5 تظهر القطاعات الأربعة في المياه البحرية السورية التي طُرحت للمناقصة مرتين: الأولى عام 2007 ولم تقدم سوى شركة بريطانية واحدة، والثانية عام 2011، ولم تقدم وقتها أي شركة. مع العلم أن مساحة هذه القطاعات الأربعة تبلغ 7750 كم مربع.

 المصدر: صحيفة العربي الجديد

بعد اندلاع الثورة السورية، وقع النظام السوري عام 2013 اتفاقية تحت مسمى "عقد عمل"، مع شركة روسية تُدعى "سويبر نفتا غاز"، من أجل التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط. ويتضمن العقد عمليات رصد واستكشاف وتنقيب بمساحة 2190 كم مربع لمدة 25 سنة. ومنح مجلس الشعب التابع للنظام السوري عام 2019 شركتي روسيتين ترخيصًا من أجل التنقيب.

(111) Assessment of undiscovered oil and gas resources of the Levant basin province, Eastern Mediterranean, https://on.doi.gov/2NPQL86

عن النفط وإنتاجه، وهو شركتي ميركوري وفيلادا، وذلك من أجل تطوير ثلاث كتل من حقول الغاز والنفط. تبلغ مساحتها الإجمالية 12 ألف كم مربع، وتبلغ احتياطات الغاز فيها ثلاثة أرباع تريليون متر مكعب.

ويحسب بعض الأبحاث، فإن شركة "سوبرز نفتا غاز" هي شركة مغمورة ومتهوية في مجال الحفر البري، ولا يحتوي سجلها على أسئلة حفر أو نتائج تجارية. ومع العلم أنها تأسست في بنما لا في روسيا، وقد غيرت اسمها إلى اسم ثالث وهو "سوبرز نفتا غاز ميد أي اس"، ثم إلى اسم ثالث، وهو "بيست ميد عمرت إس آي"، وكان هناك تناقض في الإعلانات الصادرة عن النظام السوري: ففي المرة الأولى ذكرت الصحف التابعة للنظام السوري أن الشركة تعمل في المنطقة الشمالية، بينما جاءت إعلانات لاحقة عن إعلام النظام السوري بالقول إن الشركة هي روسيّة الأصل. وهناك كثير من الغموض والسرية حول هذه الشركة التي لا يوجد في موقعها الإلكتروني على الإنترنت أي شيء يشير إلى خدماتها أو البلدان التي تعمل فيها، على الرغم من أنها تذكر صراحةً على موقعها الإلكتروني أنها أحد أحدث البحرين في العالم. لم تُحَدَّثت هذه الشركة أي أعمال تذكر في المكافحة الإقليمية للنفط في المياه الإقليمية، بل على الرغم من أن بها نشاطات تجارية في بنما، قد أكدت هذه الشركة قبل خمس سنوات، وتحديدًا عام 2015 في قمة روسيّز للأعمال في 서울، على أن الشركة مستمزة في الأعمال في بنما. إنها تتنافس في النجاحات التي تعطيها أو البلدان التي تعمل فيها، على الرغم من أنها تذكر صراحةً على موقعها الإلكتروني أنها أحد أحدث البحرين في العالم. لم تُحَدَّثت هذه الشركة أي أعمال تذكر في المكافحة الإقليمية للنفط في المياه الإقليمية، بل على الطلب من الناس، فقد أعلنت هذه الشركة قبل خمس سنوات، وتحديدًا عام 2015 في قمة روسيّز للأعمال في 서울، على أن الشركة مستمزة في الأعمال في بنما. إنها تتنافس في النجاحات التي تعطيها أو البلدان التي تعمل فيها.

عقد شركة "كابيتال" الروسية:

أبرم النظام السوري عام 2020، عبّر علما النفط والثروة المعدنية، عقدًا مع شركة "كابيتال" (Kapital Limited Liability Company) الروسية، للتنقيب عن النفط في البلوك البحري رقم 1، ويتضمن العقد حقوق حصرية على التنقيب عن الغاز، مع العلم أن مدة العقد انتهت عام 2020. 


http://t.ly3/tL0op1


Igor Viktorovitch Khodyrev، ومالكها يпуск العقد هو اسم الشركة هو Kapital Limited Liability Company.
للمدة العقد إلى فترتين زمنيتين: الأولى هي فترة الاستكشاف، وتصل إلى 48 شهرًا قابلة للتمديد إلى 36 شهرًا إضافيًا، والفترة الثانية هي مرحلة التنمية، ومدتها 25 عامًا قابلة للتمديد إلى خمس سنوات إضافية.

في العام التالي، وتحديداً في الشهر الثالث 2021، صادق مجلس الشعب على هذه الاتفاقية. من خلال إصدار القانون رقم 10 للعام 2021، وتم نشر هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية، يوم 17 أذار / مارس 2021.

ذكرت آيما ماكينون، مراسلة الأمن القومي والاستخبارات في «فورين بوليسي»، في مقال لها نُشر بتاريخ 17 أيار/ مايو 2021، أن شركة كابيتال الروسية هي جزء من شبكة من الشركات التي تشكل الظاهرة المترسبة الروسية الغامضة المعروفة باسم (فاغنر). وتذكر الكاتبة أن شركة (إيفروبوليس)، وهي شركة أخرى تابعة لها (فاغنر)، قد أبرمت في وقت سابق صفقة مع الحكومة السورية، ومن خلالها حصة 25 من المجمولة عائدات حقول النفط والغاز المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وقد أبرمت شركتان إضافية، على الأقل، بناءً على اتفاقية التفاوض. في آخر عام 2019، وقد وافق البرلمان السوري على ثلاثة عقود استكشاف وتطوير في حقول في الأرض السورية، يُعتقد أن كلاً منها يحتوي على 250 ميلليار متر مكعب من الغاز، وذُكرت صحيفة (نوفايا غازيتا) الروسية، في وقت لاحق، أن شركة كابيتال وفيلادا ترتبطا علاقات طويلة الأمد بـ (فاغنر).

وبناء على الظروف الصعبة، لن تنفذ شركة “كابيتال” الوبائية أيًا من تعهداتها التعاقدية: لأن الوضع في سورية بسبب غضبًا إلى جانب، والأهم من هذا هو، نُشر حتى الآن، على أن تنفيذ مثل هذه المشاريع، فالشركة ليست معروفة كشركة إنتاج النفط وغاز. وقد أبرزت هذا العقد هذه الظروف المتزايدة لصالحنا، حيث تقدم تحقيق تحليل فريق البحث - حين تصح الظروف مناسبة - بالتنازل عنه إحدى الشركات القادرة على التنفيذ، وتحدد مبلغ ربح كبير من دون جد، أو تأتي بشركة قادرة ماليًا وفنًا، وتدخل معها شركاء. خصوصًا أن المادة 20.1 من العقد الموقع تتيح لها التنازل في أي وقت.

وتوضح أن هذا العقد هو عقد إذعان، فرضته الإدارة الروسية بشروط مجحفة بحق الشركة، فإن المادة 4.1، على سبيل المثال، تلزم المقاول بإتفاق 13 مليار دولار أمريكي فقط. خلال كامل فترة التنقيب وعملياته، للنفط والغاز، وهذا لا يزيد -حسب تقديرنا- عن 10% من المبلغ الذي يجب أن يلتزم المقاول بإتفاقه في مثل هذه العقود البحرية، حيث تشير الشركات التي تبرم عقود امتدت للتنقيب عن النفط والغاز مع وزارة النفط والثروة المعدنية، قبل 2011، أن تلتزم بإتفاق ما لا يقل عن 15 مليارات دولار، و25 مليون خلال فترة 4 سنوات تنقيب، بينما الآن يحتاج أي عقد بحري إلى نفقات أكبر بكثير، يجب ألا تقل عن 100 مليون دولار. وهذا يعني أن الشركة تريد إبرام العقد، وانتظار تطور الأوضاع في سورية.

ما هو واضح أن روسيا تحاول استخدام ملف الغاز في سورية كورقة سياسية، وينظر النظر من الجانب الاقتصادي، وأن تغيير اسم الشركة هو خطة لتجنب عقوبات قانون قيصر الذي أقرته الإدارة الأمريكية.

(119) Syria’s oil and gas exploration deal with Russia threatens maritime dispute with Lebanon, Middle East Eye, April 2021, https://bit.ly/3e2xDyA

(120) Foreign Policy, Putin’s Shadow Warriors Stake Claim to Syria’s Oil, April 2021, https://bit.ly/3wicvKV
هو يمنع أي طرف خارجي من التعاقد مع النظام السوري وتزويده بالمشتقات النفطية (121).

فضلاً عن أن روسيا تستخدم أسماء شركات صغيرة شكلية، لا شركات حقيقية قادرة، عند توقيع أي اتفاقية مع النظام السوري، وذلك من أجل الاستحواذ عليها لفترات زمنية طويلة، ومن ثم بيعها بعد أن يتم التوصل إلى حل سياسي يومًا ما في سوريا. ومن نافل القول أن الحكومة الروسية لا تلتزم بالعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد، لأنه لا ت降落 عقوبات أممية، ولكن الشركات الروسية الكبرى تراعي ألا تقع تحت العقوبات الأميركية، بسبب مصالحها التي قد تتأثر بالإجراءات الأميركية.

خاتمة:

حتى قبل سنة 2011، لم تكون سوريا تعد دولةً نفطية، ولكن إنتاج النفط كان يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني، وخاصة بالنسبة إلى خزينة الدولة. وعلى الرغم من أن قطاع النفط لم يكن يوفر سوى بعض عشرات الآلاف من فرص العمل، بأجور جيدة تبليغًا، فإنه كان يمثل خزينة الدولة بمصدر رئيس للأموال الصعبة. وقد لعب ذلك دورًا بارزًا في اقتصاد السورية من أزمة الاقتصاد لائحة الخانقة التي مررت بها في ثمانينيات القرن العشرين. عندما انقطع عنها الدعم المالي من الدول العربية المصدرة للنفط، وخاصة دول الخليج، وكان يُقدر بين 1.5 و2 مليار دولار سنويًا، فقد توقف الدعم بعد وقوف حافظ الأسد إلى جانب إيران الخميني، في حربه على العراق الشقيق الذي يحكمه الفرع الآخر من حزب البعث الحاكم في سوريا، وقد تزايد إنتاج النفط، بعد اكتشافات الثمانينيات في محافظة دير الزور، حتى بلغ الذروة في سنة 1996 بزيادة 620 ألف برميل يوميًا. ولكن بدأ التراجع بعد ذلك بمرور 5% سنويًا، ليهبط سنة 2010 إلى 380 ألف برميل يوميًا. مقياس زيادة الطلب المحلي، بسبب معدلات زيادة السكان المرتفعة، وombat زيادة أعداد المستهلكين، وزيادة أسعار التوليد والمناطق والأنهارت، أدى إلى تزايد الطلب المحلي، بسبب معدلات زيادة السكان المرتفعة، وombat زيادة أعداد المستهلكين، وزيادة أسعار التوليد والمناطق والأنهارت، أدى إلى تزايد الطلب المحلي، بسبب معدلات زيادة السكان المرتفعة، وombat زيادة أعداد المستهلكين، وزيادة أسعار التوليد والمناطق والأنهارت.

وفي الحقيقة، فإن النظام كان يعتمد على فائض إيرادات النفط في تمويل احتياجات من العملة الصعبة، فإن التهام هذا الفائض -بسبب تزايد الاستهلاك- كان سبباً لانعدام النظام في ممارسة مالي صعب؛ لأن نظام البعث على مدى سنوات حكمه منذ 1963 قد دمر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص السوري من جهة، ولم يستطيع القطاع الاقتصادي الحكومي أن يحل محله. وأن يكون بدلاً للقطاع الخاص في استمرار تنمية القطر الاقتصادية للسورية التي كانت واعدة في سوريا حتى خمسينيات القرن العشرين، حيث كانت سورية في مقدمة دول

جدول رقم (20) ميزان العمليات الصعبة المتوقع في سورية للفترة 2011 - 2015 (القيمة بملايين الدولارات):

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>قيمة صادرات النفط الخام</td>
<td>3,944</td>
<td>3,841</td>
<td>3,838</td>
<td>3,965</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قيمة صادرات المشتقات النفطية</td>
<td>103.2</td>
<td>93.6</td>
<td>89.5</td>
<td>85.5</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع قيمة الصادرات النفطية</td>
<td>4,047.2</td>
<td>98.2</td>
<td>3,934.6</td>
<td>3,927.5</td>
<td>4,050.5</td>
</tr>
<tr>
<td>قيمة مستوردات المشتقات النفطية</td>
<td>3,899</td>
<td>4,006.2</td>
<td>3,066</td>
<td>3,002</td>
<td>2,809</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرق بين قيمة الصادرات النفطية والمستوردات النفطية</td>
<td>148.2</td>
<td>3,615</td>
<td>866.6</td>
<td>925.5</td>
<td>1,241.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الخطة الخمسية للفترة 2011 - 2015

ولأن النظام كان يعتمد على فائض إيرادات النفط في تمويل احتياجات من العملة الصعبة، فإن التهام هذا الفائض -بسبب تزايد الاستهلاك- كان سبباً لانعدام النظام في ممارسة مالي صعب؛ لأن نظام البعث على مدى سنوات حكمه منذ 1963 قد دمر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص السوري من جهة، ولم يستطيع القطاع الاقتصادي الحكومي أن يحل محله. وأن يكون بدلاً للقطاع الخاص في استمرار تنمية القطر الاقتصادية للسورية التي كانت واعدة في سوريا حتى خمسينيات القرن العشرين، حيث كانت سورية في مقدمة دول
عالم الثالث. من حيث النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكن سيطرة الأنظمة العسكرية. في أثناء سنوات الوحدة السورية المصرية، تم سيطرة نظام البعث الذي جاء بانقلاب عسكري في 8 أذار 1963. كانت السبب في دمار القدرة الاقتصادية في سورية وفي دمار القوة الإبداعية للشعب السوري.

خلال سنوات الحرب السورية، لعب قطاع النفط والغاز دورًا مهماً، حيث كرر النظام ادعاءات مختلفة بأن ما يجري في سورية ليس ثورة شعبية تقوى على مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، وإنما هو "مؤامرة دولية" ضد سورية ونظامها "الحلم". كانت المثابرة وثيقة الصلاة بالنظام ترد أن "الحرب على سورية جاءت بسبب رفض النظام من أن أنوب غاز بوصول غاز قطر إلى أوروبا". على الرغم من أن هذا الأمر لم يُطرح ولم يُناقش قبل 2010، ولا أن دولة قطر طرحت ذلك فعلًا. "رحبته" به سورية أبدا ترحيبًا: لأنه يعد النظام بإيرادات كبيرة هو "أفضل الحاجة" إليها من جهة، وتعني سورية دورًا إستراتيجيًا. ولكن روسيا كانت متشابكة ضد تنفيذ مثل هذا الخط. في حال التفكير فيه، لابد أن تُبدي احتكار سوق الغاز الأوروبية من دون منافسة. كما رددت ذلك النظام أن الحرب على سورية جاءت "محمية" ببعضها "النفطية الكبيرة". وروعت أرقامًا خيالية عن مخزونات النفط والغاز، لم تثير ادعاءات النظام، ولنقول إن النظام ينتظن انتهاء الحرب.

يستمر هذه الطلاقات، ويعيد بناء سورية ويرفع من مستوى حياة السوريين.

خلال سنوات الحرب، كانت حقول النفط ساحة معارك بين قوات النظام التي سعت للانتفاض بإرادة، حتى أخر لحظة. وفيما فصائل الجيش الحر. فقد تحوّلت المنتجات النفطية، بدلاً من سيطرة فصائل الجيش الحر على معظم الحقول، إلى مصدر إيرادات، وهو مصدر قاده للاستقرار والانفتاح على المجتمع المحلي، إلى مصدر إيرادات، وهو مصدر قاده للاستقرار والانفتاح على المجتمع المحلي.

في م Triều وأقسام نظام، تم تحويل النفط وغاز قطاعات يُنفق عليها "النفطية الكبيرة"، وروحت أرقامًا خيالية عن مخزونات النفط والغاز. لتصبح هذه "النفطية الكبيرة". وقد تحوّلت المنتجات النفطية، إلى مصدر إيرادات، وهو مصدر قاده للاستقرار والانفتاح على المجتمع المحلي.

في م_triangle وغاز أوروبا. وخصوصاً من حقول النفط، في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة، التي شكّلت لها " مصدرًا ماليًا سنويًا يُقدر بنحو مليار دولار أمريكي، يساعدها في تشديد سيطرتها على كميات النفط.

اليوم في سنة 2021. وقد مضى على الحرب السورية عقد ونصف من الزمان، وتحولت الانتفاضة الشعبية إلى حرب أهلية. بسبب خلاف النظام واضح على الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع النفط والغاز في إعادة بناء سورية. بعد أن أصابه قدر كبير من الدمار والخراب، وخاصة حقول بورون وضمان، بينما تزيت حقول النفط والغاز. وهيجات PYD الكردية. وسيكون من الصعب الآن تدشين حجم الضرر الذي أصاب مخزون النفط والغاز، وحجم PYD الكردية. وسيكون من الصعب الآن تدشين حجم الضرر الذي أصاب مخزون النفط والغاز، وحجم PYD الكردية. وسيكون من الصعب الآن تدشين حجم الضرر الذي أصاب مخزون النفط والغاز.
شركات روسية غير خبيرة (كما بنينا آنفًا) كانت تنظر في شروط مجحفة بالحق الوطني السوري، ولم تقم بأي أعمال حتى الآن، ولم تتفق أي مبالغ، لأنها تنتظر عودة الاستقرار ورفع العقوبات. كي تبيع هذه العقود لشركات قادرة على الإنتاج، أو تدخل معها في شراكة، وهذا ما زال بعيدًا عن التحقق. لذا من الصعب التكهن بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحقول البحرية في تأمين تمويل ما للخزينة العامة، يسهم في إعادة إعمار سورية ماديًا ومجتمعيًا.

وعلى الرغم من ذلك، يظلّ الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع النفط والغاز دورًا مهمًا، إذ يؤمن جزءًا من الطلب المحلي على المشتقات النفطية لمختلف الأغراض، ومن بينها توليد الكهرباء. وقد يكون ثمة اكتشافات جديدة، وبخاصة في الحقول البحرية. تعيد سورية دولةً مصدّرة للنفط، ولو بمقدار غير كبير. وفي كل الأحوال، سيبقى لقطاع النفط والغاز دور مهم مرتقب في إعادة إعمار سورية، ماديًا ومجتمعًا. الأمر الذي ينتظر عودة الاستقرار الذي يتوقف على تحقيق حل سياسي يُفضي إلى نظام حكم ديمقراطي يحترم إرادة الشعب السوري، وهذا أمر مرهون بتوافق اللاعبين الرئيسيين في القضية السورية (روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا). ولكن ليس هناك علامات واضحة على ذلك، حتى الآن.
المصادر:

العربية:

• خسائر شركة الفرات للنفط، تموز/يوليو 2019، Syria Press


• التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة الكهرباء التابعة للنظام السوري لعام 2019 وهو آخر تقرير إحصائي صادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء

https://bit.ly/3kVrLcc

• تلفزيون سوريا، «نات نفط» الروسية تعتمد استئناف التنقيب في سوريا، ديسمبر/كانون الأول 2020


• تلفزيون سوريا، الادارة الذاتية تعمل على زيادة إنتاج حقول النفط في رملان، تشرين الأول/أكتوبر 2020


• تلفزيون سوريا، النظام يمنح «طيار بوتين» ومرتزقاته ريع النفط والغاز في سوريا، كانون الثاني/يناير 2020


• تلفزيون سوريا، خبراء نفط روسي يقيمون حقل الورد والتيم للاستثمار وزيادة الإنتاج، عبد القادر ضويحي، آذار/مارس 2012

• تلفزيون سوريا، خبراء نفط يقطعون حقلي الورد والتيم للاستثمار وزيادة الإنتاج، عبد القادر ضويحي، مارس/أذار 2021
تنظيم الدولة المُكنى (داعش) الجزء الثاني، التشكل والخطاب والممارسة. الفصل السادس: تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا (البنية ومصادر التمويل). طارق العلي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، روسيا اليوم، سوريا تتوقع إنتاج الغاز تجاريًا عام 2023، أيار/مايو 2019.

شبكة الجزيرة الإخبارية، سيطرة المعارضة السورية على حقل العمر النفطي، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

شبكة الجزيرة، كنز في مياه المتوسط… من يربح حرب الغاز القادمة؟ 2020.

شبكة الجزيرة الإخبارية، المعارضة السورية تسيطر على حقل العمر النفطي، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

شبكة الجزيرة، أرقام مثيرة عن النفط السوري… مستقبل شرق الفرات الخفي، نوفمبر 2014.

شبكة الجزيرة، استثمار أموال النفط المكرر في ريف دير الزور، أبريل/نيسان 2013.

شبكة الجزيرة، هدر الكهرباء بسوريا تعادل ربع الإنتاج، 2013.

شبكة الجزيرة، التحالف الخبيث جرد حساب للتعاون بين الأسد و(داعش)، أيلول/سبتمبر 2016.

شبكة الجزيرة. المعارضة السورية تسيطر على حقل الورد النفطي، 2019.

شبكة الجزيرة، المعارضة السورية تسيطر على حقل الورد النفطي، 2019.

شبكة الجزيرة، التحالف الخبيث جرد حساب للتعاون بين الأسد و(داعش)، أيلول/سبتمبر 2016.

شبكة الجزيرة، هدر الكهرباء بسوريا تعادل ربع الإنتاج، 2013.

شبكة الجزيرة، أرقام مثيرة عن النفط السوري… مستقبل شرق الفرات الخفي، نوفمبر 2014.

شبكة الجزيرة، استثمار أموال النفط المكرر في ريف دير الزور، أبريل/نيسان 2013.

شبكة الجزيرة،日产 الكرك، مملوء بفسحة وحمراء، 2013.

شبكة الجزيرة، كنز في مياه المتوسط… من يربح حرب الغاز القادمة؟ 2020.

شبكة الجزيرة، أرقام مثيرة عن النفط السوري… مستقبل شرق الفرات الخفي، نوفمبر 2014.

شبكة الجزيرة، استثمار أموال النفط المكرر في ريف دير الزور، أبريل/نيسان 2013.

شبكة الجزيرة، هدر الكهرباء بسوريا تعادل ربع الإنتاج، 2013.

شبكة الجزيرة، التحالف الخبيث جرد حساب للتعاون بين الأسد و(داعش)، أيلول/سبتمبر 2016.

شبكة الجزيرة، المدينة الخضراء، روسيا تعادل ربع الإنتاج، 2013.

شبكة الجزيرة، أرقام مثيرة عن النفط السوري… مستقبل شرق الفرات الخفي، نوفمبر 2014.

شبكة الجزيرة، استثمار أموال النفط المكرر في ريف دير الزور، أبريل/نيسان 2013.

شبكة الجزيرة، حرس الثورة بسوريا تعادل ربع الإنتاج، 2013.

شبكة الجزيرة، التحالف الخبيث جرد حساب للتعاون بين الأسد و(داعش)، أيلول/سبتمبر 2016.

شبكة الجزيرة، المدينة الخضراء، روسيا تعادل ربع الإنتاج، 2013.

شبكة الجزيرة، أرقام مثيرة عن النفط السوري… مستقبل شرق الفرات الخفي، نوفمبر 2014.

شبكة الجزيرة، استثمار أموال النفط المكرر في ريف دير الزور، أبريل/نيسان 2013.

شبكة الجزيرة، حرس الثورة بسوريا تعادل ربع الإنتاج، 2013.


مصطفى السيد وآخرون، نفط البحر السوري في قبضة فاسدي بنما وأوف شور، مركز حرمون للمعاصرة، https://bit.ly/3tl0op1


المصادر بالإنكليزية:

- Assessment of undiscovered oil and Gas resources of the Levant basin province, Eastern Mediterranean, https://on.doi.gov/2NPQL86
- Financial Times, Isis Inc: Syria’s ‘mafia-style’ gas deals with jihadis, October 2015,
https://on.ft.com/3v3eang

- Foreign Policy, Putin’s Shadow Warriors Stake Claim to Syria’s Oil, April 2021, https://bit.ly/3wicvKV
- Lara Seligman and Ben Lefebvre, Little-Known US firm secures deal for Syrian oil, Politico, March 2020, https://politico.com/3qS7rKz
- Middle East monitor, Iran shipment of 3.5m barrels of oil approaching Syria, April 2021, https://bit.ly/2QRaqq2
- Reuters, Eyeing reconstruction, Syria and Iran strike deal to allow bank transfers, 2019, https://reut.rs/3u6sTNe
- REUTERS, How a businessman struck a deal with Islamic State to help Assad feed Syrians, Michael Georgy, Maha El Dahan, October 2017, https://reut.rs/3nH2rbh
- Reuters, Iran grants Syria $3.6 billion credit to buy oil products, July 2013, https://reut.rs/3eONhwu
- Syria’s oil and gas exploration deal with Russia threatens maritime dispute with Lebanon, Middle East Eye, April 2021, https://bit.ly/3e2xDyA
مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تهدف الربح، أُعْمِنَت إنجاز الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري، والصراع الدائر في سوريا والسيناريوهات التي تطور، وتهدف بتوعيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهدف أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سوريا، على أساس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون مصدرًا للحوار البشري، وساحة لتبادل الأفكار.

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05